الشرطة

مجلة

تصدرها المديرية العامة للأمن الوطني

يناير 2024 - العدد 50

زلزال الحوز

الأمن الوطني بين تأدية الواجب والتضامن الوطني

الزيارة الملكية السامية
لتفقد ضحايا زلزال الحوز

زلزال الحوز..

الأمن الوطني بين تأدية الواجب والتضامن الوطني

سيبقى يوم الجمعة 08 شتنبر 2023 تاريخا موشوما يطبع ذاكرة أجيال من المغاربة. ففي ساعة متأخرة من مساء ذلك اليوم، شهد المغرب هزة أرضية مباغتة، بلغت توابعها الارتدادية عدة مدن تبعد بالمئات من الكيلومترات عن مركز الزلزال، مما أثار الذعر والهلع في نفوس المواطنين، بعدما انتشرت صور مفجعة للكارثة على شبكات التواصل الاجتماعي.

ولهول الفاجعة، تم الإعلان عن الحداد الوطني لمدة ثلاثة أيام، كما تمت تأدية صلاة الغائب بجميع مساجد المملكة ترحما على أرواح ضحايا هذه الكارثة الطبيعية، كما تم تفعيل التعبئة العامة للسلطات العمومية تنفيذا للتعليمات الملكية السامية.

وتحت القيادة الرشيدة **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله**، ومنذ الساعات الأولى التي أعقبت الزلزال، انخرط المغرب، بجميع مكوناته ومؤسساته، في إدارة هذه الكارثة الطبيعية بالفعالية والكفاءة المطلوبتين، لمساعدة الضحايا والتخفيف من تداعيات الكارثة.

وقد أمر جلالته الكريمة مختلف القوات العسكرية والأمنية وجميع مكونات المجتمع بالتعبئة السريعة للموارد البشرية والمادية، وتقديم الإسعافات الأولية على وجه السرعة للسكان المتضررين، وإنشاء نظام للمساعدات والتكفل الفوري بالأشخاص في وضعية صعبة، خصوصًا اليتامى والأشخاص في وضعية هشة، لاسيما في ما يرتبط بالإيواء والتغذية وكافة الاحتياجات الأساسية، ووضع برنامج استعجالي لإعادة تأهيل وتقديم الدعم من أجل إعمار القرى المدمرة، مع احترام الهندسة المعمارية والتراث الثقافي الذي يميز المنطقة.

> **وقد استجاب المغاربة، للدعوة الملكية في زخم استثنائي من التضامن، وبرهنوا للعالم مدى ارتباط هذا الشعب بالقيم المدنية النبيلة المتمثلة في المشاركة والمساعدة**

وقد استجاب المغاربة، للدعوة الملكية في زخم استثنائي من التضامن، وبرهنوا للعالم عن مدى ارتباط هذا الشعب بالقيم المدنية النبيلة المتمثلة في المشاركة والمساعدة، وتحدي المخاطر والانتقال إلى مناطق الكوارث لإيصال التبرعات ومساندة السكان، في حين أرسل البعض مساعدات عينية، وتبرع آخرون بدمائهم وشاركوا في صندوق التضامن لتدبير تداعيات الزلزال الذي أنشأه **جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده**، كبرهان على التضامن في المحن بين مكونات الشعب المغربي وتأكيدا للملحمة الوطنية.

تضامن استثنائي نقلته بقوة وسائل الإعلام الدولية، وشاركه المجتمع الدولي كرسالة تضامن مع المغرب وشعبه، الذي أظهر مجددا صموده في مواجهة المأساة. وتفاعلا مع هذه الاستجابة السريعة من

جانب السلطات المغربية مع الزلزال، تم عقد الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مراكش بعد مرور شهر واحد من الكارثة، في الفترة الممتدة ما بين 09 و 15 أكتوبر 2023 والذي عرف حضور الآلاف من المشاركين من دول مختلفة.

ولمواجهة آثار هذه الكارثة الطبيعية، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، بادرت المديرية العامة للأمن الوطني إلى التطبيق الفعلي لبروتوكول تدبير حالات الطوارئ، حيث عبأت على وجه السرعة مواردها البشرية ووسائلها العملياتية، للمشاركة في التخفيف من حدة الزلزال، إلى جانب السلطات المحلية والوقاية المدنية والقوات المساعدة والقوات المسلحة الملكية، فضلا عن تقديم المساعدة في عمليات الإنقاذ والإغاثة والبحث عن المصابين والجثث تحت الأنقاض، علاوة على مواكبة العمل النظامي لمصالح الأمن والاضطلاع بمهامها الأساسية المتجلية في أمن المواطنين وصون الممتلكات.

كما برهنت المديرية العامة للأمن الوطني عن تضامنها، كمؤسسة مواطنة، ضمن زخم التضامن الوطني، من خلال تقديم مساهمة مالية نيابة عن جميع موظفات وموظفي الشرطة المنتمين لقطب المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، في صندوق التضامن مع ضحايا الزلزال، بقيمة 50 مليون درهم. وساهمت كذلك مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي الأمن الوطني والجمعية الأخوية للتعاون المشترك وميتم موظفي الأمن الوطني بمبلغ مليون درهم لكل منهما، بالإضافة إلى إرسال شحنات كبيرة من الألبسة والأحذية لفائدة الضحايا.

كما برهنت المديرية العامة للأمن الوطني عن تضامنها كمؤسسة مواطنة ضمن زخم التضامن الوطني، من خلال تقديم مساهمة مالية نيابة عن جميع موظفات وموظفي الشرطة

وقد تبيّن البعد الإنساني والتضامني لأسرة الأمن الوطني ولمراقبة التراب الوطني، من أجل إنجاح العملية التضامنية الهادفة إلى إنقاذ الأرواح، من خلال مساهمة موظفي الشرطة في حملة التبرع بالدم، ووضع رهن إشارة الفرق المتنقلة للمحافظة على النظام مخبزتين متنقلتين، من أجل إعداد الخبز وتوفير وسائل الإعاشة الضرورية لفائدة ضحايا الزلزال ، كما أطلقت مصالح الأمن حملة للقرب، جندت خلالها جميع مراكز تسجيل المعطيات التعريفية والوحدات المتنقلة لإنجاز وتجديد بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية بشكل مجاني لفائدة ساكنة المناطق المتضررة.

ومن جانب آخر، وتنويرا للرأي العام الوطني، تفاعلت مصالح الأمن الوطني مع جميع الأخبار الزائفة المرتبطة بالزلزال وكذا المنشورات والمحتويات الرقمية التي تتحدث عن مزاعم التلاعب أو الاستيلاء على المواد الاستهلاكية التي يتم تجميعها في إطار العمل التطوعي التضامني، من أجل تدعيم الشعور بالأمن، فضلا عن تأمين التواصل والإخبار بخصوص مختلف القضايا والأحداث المرتبطة بالأمن في زمن الكارثة.

ولهذا الغرض، تقترح مجلة الشرطة تخصيص عددها الحالي لتسليط الضوء على جانب آخر من جوانب مهام الأمن الوطني، بصفتها مؤسسة إنسانية وتضامنية، ساهمت في إدارة تداعيات زلزال الحوز بشكل يروم توفير جميع الإمكانيات والوسائل والخدمات الأمنية الكفيلة بمساعدة الساكنة على مواكبة عمليات إعادة إعمار المنطقة وإعادة الحياة إلى مسارها الطبيعي بها.

رئيس التحرير
بوبكر سبيك

المسؤولة الإدارية
آمال برقية

التحرير
بوبكر سبيك
آمال برقية
رضا اشبوح
إلهام المكتفي

المسؤول الفني
حميد الشافعي

الصور
سعد الشرادي

الرسومات
عصام العسري

سحب من هذا العدد
2000 **نسخة**

طباعة :
دار أبي رقراق للطباعة والنشر

الإيداع القانوني
0020/2005
رد مد : 1114 - 8330

مجلة الشرطة
3، زنقة شراردة-الحي الإداري.
التقدم. الرباط. BP437
الهاتف : 0537.63.67.07
الفاكس : 0537.65.15.03
البريد الإلكتروني:
revuedepolice@dgsn.gov.ma

خاص 06

06 **الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية 2020-2030.. حجر الزاوية في الاستجابة لمخاطر الكوارث الطبيعية**

10 **النموذج الأمني المغربي في تدبير الكوارث والأزمات ... رؤية استشرافية على ضوء تحديات الحاضر**

11 تدبير الأزمات والطوارئ...البدايات

12 نظام القيادة والاتصال ومخططات جمع الموظفين.. سلاح القوات العمومية من المستوى الأول في تدبير الطوارئ

14 العمليات الأمنية لإدارة الطوارئ: المستوى الثاني من تدبير الأزمة

16 منظومة إدارة الطوارئ الأمنية والتحديات المستقبلية

18 **مساهمة الأمن الوطني في كارثة الزلزال.. تمرين عملي وضع جاهزية بروتوكولات تدبير الطوارئ على محك الميدان**

20 نشر المجموعات المتنقلة لحفظ النظام

22 مساهمة فرقة الشرطة السينوتقنية في عمليات الإنقاذ

حصيلة 28

28 **الحصيلة السنوية 2023**

28 بنيات شرطية جديدة لتنويع العرض الأمني

31 منظومة العمل المعلوماتي... فضاءات رقمية متكاملة في خدمة المواطنين وموظفي الشرطة

35 مكافحة الجريمة وتدعيم الشعور بالأمن

43 مواكبة الأحداث الوطنية والدولية الكبرى، بلورة النموذج الأمني المغربي

46 تدبير الحياة المهنية لموظفات وموظفي الشرطة

53 التواصل الأمني.. آلية لتدعيم الإحساس بالأمن

56 المشاريع المستقبلية.. ترصيد المكتسبات الأمنية وتدعيم التعاون الأمني

23 مساهمة مالية.. نابعة من التضامن الوطني

24 التبرع بالدم.. لإنقاذ الحياة

25 وثيقة تعريفية "مجانية" لفائدة ضحايا الزلزال

26 يقظة معلوماتية ومقاربة تواصلية

الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية 2020-2030..

حجر الزاوية في الاستجابة لمخاطر الكوارث الطبيعية

بالنظر إلى موقعه الجغرافي وخصوصياته الجيولوجية والطبيعية المتنوعة، فضلا عن تنامي التحديات والأزمات التي يطرحها التقدم الاقتصادي والحضاري والجيوسياسي، تعد المملكة المغربية واحدة من أكثر البلدان الإقليمية عرضة للكوارث الطبيعية (الزلازل والفيضانات والسيول...) وباقي الأزمات الناتجة عن الأخطار الصناعية والاقتصادية والأمنية

وإدراكا من المغرب للتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تطرحها مسألة تدبير الأزمات والمخاطر، تسعى المملكة المغربية إلى وضع وتنفيذ كافة الاستراتيجيات القطاعية والوطنية الكفيلة بتقليص الهشاشة وتعزيز صمود السكان والأراضي ضد الكوارث الطبيعية والأزمات، بشكل يشكل صمام أمان لمواصلة نهج التنمية المستدامة والتقدم الاقتصادي والصناعي والحضاري.

وقد عاشت المملكة المغربية خلال القرن المنصرم وبداية القرن الحالي مجموعة من الكوارث الطبيعية والصناعية والأزمات التي شكلت تحديا حقيقيا لقدرة منظومة الاستجابة العمومية على مواجهة التداعيات الاقتصادية والمجتمعية والسياسية لهذه الأزمات وتحمل كلفتها المادية والبشرية الباهظة.

وإذا كان زلزال أكادير الكبير قد شكل بداية تشكيل الوعي العمومي بضرورة وضع خطط قبلية لتدبير الكوارث الطبيعية، فإن أحداثا أخرى أقل تدميرا من قبيل فيضانات أوريكة وفيضانات المحمدية والغرب وحريق مصفاة «لاسامير» بالمحمدية قد حددت بشكل فعلي عملي ملامح نظام الاستجابة العمومية للكوارث الطبيعية، في حين شكل زلزال الحسيمة سنة 2004 نقطة التحول في هذا النظام الذي أضحى من ضروريات السياسات العمومية، وليس مجرد ترف في تدبير الشأن العمومي.

© 2023 DGSN

فلسنوات عديدة شكل مخطط تدبير المساعدات في حالة الكوارث الطبيعية المعروف اختصارا ببرنامج "ORSEC"، حجر الزاوية في تدبير الكوارث العمومية، وهو البرنامج الذي يتضمن مجموعة من آليات الاستجابة لتنظيم المساعدات للمناطق المنكوبة خلال الكوارث الطبيعية، ومواكبة عمليات الإنقاذ خلالها، حيث أضحى هذا البرنامج متجاوزا مع الزمن، نظرا إلى التحديات المتزايدة التي أضحت تستلزمها مسألة تدبير الكوارث من حيث الوصول السريع للمناطق المتضررة وتوفير كافة الحاجيات لسكانها، فضلا عن أهمية التخطيط الجيد لتدبير مرحلة ما بعد الكارثة الطبيعية، سواء تعلق الأمر بإعادة نسق الحياة الطبيعية أو إعادة الإعمار وتعويض المتضررين ماديا ومواكبتهم اجتماعيا.

ولتجاوز مكامن النقص والقصور، شكلت مسألة تطوير منظومة الاستجابة العمومية للكوارث والأزمات موضوع مجموعة من الدراسات وآليات التقصي والتفكير الاستراتيجي على مدار السنوات، قبل أن تعرف سنة 2020 بداية لحقبة جديدة في هذا المجال، وذلك من خلال وضع أسس استراتيجية وطنية مندمجة لتدبير أخطار الكوارث الطبيعية، يمتد العمل بها خلال العشرية 2030/2020، وتروم بناء القدرات العمومية في مواجهة جميع تداعيات الكوارث الطبيعية، الاقتصادية منها والاجتماعية والحضرية والصحية والأمنية وغيرها.

وعلى المستوى الاستراتيجي البعيد المدى، تروم خطة العمل الجديدة تحسين المعارف المسبقة لدى الفاعلين العموميين والرفع من قدراتهم على تقييم المخاطر القبلية في مواجهة جميع أخطار الكوارث الطبيعية وباقي الأزمات، ثم تعزيز مستويات الوقاية القبلية وإعداد الساكنة وتحضيرهم لمواجهة هذه المخاطر بشكل يعزز من قدرتهم على الصمود، فضلا عن تحسين مستويات التأهب في مواجهة الكوارث الطبيعية من أجل مرور سريع وآمن إلى مرحلة الانتعاش وإعادة البناء.

ولهذا الغرض، تتضمن الاستراتيجية الوطنية الجديدة مجموعة من المحاور الأساسية، وفي مقدمتها

تعزيز الحكامة المتعلقة بتدبير المخاطر الطبيعية، من خلال تعزيز التنسيق على المستويين المركزي والترابي وتحسين نظام التمويل والتدبير المالي، ثم تحسين المعرفة وتقييم المخاطر الطبيعية.

فالنتائج المنتظرة من خلال إنشاء قاعدة بيانات جيدة التوثيق ومحينة لجميع العناصر التي تشكل المخاطر الطبيعية التي يواجهها التراب الوطني، تتمثل في السماح لجميع الفاعلين المعنيين بالولوج إلى معلومة موثوقة في الوقت الفعلي وإتقان الجوانب العلمية والتقنية للظواهر الطبيعية من أجل تدبير أمثل لمنظومة اتخاذ القرارات ذات الصلة بمواكبة الكوارث الطبيعية وباقي الأخطار.

وفي الجانب المتعلق بالوقاية من المخاطر الطبيعية وتطوير القدرة على الصمود، تهدف الاستراتيجية الوطنية إلى تقليص الهشاشة وتعزيز الصمود ضد المخاطر الطبيعية، أما فيما يخص التأهب للكوارث الطبيعية ومواكبة عمليات إعادة الإعمار السريع، فهي تروم إعداد الإنذار والاستجابة للطوارئ، وضمان انتعاش سريع من أجل استمرارية الأنشطة والخدمات ووضع عمليات إعادة البناء وآليات تمويل عادلة وشفافة وفعالة للحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية، وكذا استيعاب حدود وهوامش تقدم المقاربة المعتمدة فيما يتعلق بتدبير المخاطر الطبيعية.

كما تتضمن فقرات الاستراتيجية الوطنية لمواجهة الكوارث الطبيعية تشجيع البحث العلمي والتعاون الدولي وبناء القدرات في مجال تدبير المخاطر الطبيعية، عبر بوابة النهوض بالبحث العلمي وإشراك وتعبئة المنظومة العلمية، وإنشاء منصات وقنوات لتبادل الخبرات والتجارب الدولية، ونقل المعرفة والتكنولوجيا، فضلا عن إشراك كافة الفاعلين المعنيين من خلال تعزيز قدراتهم على تدبير المخاطر وتشكيل شبكة واسعة من الكفاءات المتخصصة.

وعلى المستوى العملي الميداني، تتبنى الاستراتيجية الوطنية لمواجهة الكوارث 2030/2020 وضع آليات ميدانية للتنسيق بين المؤسسات والفاعلين العموميين في ميدان تدبير الكوارث والمخاطر، ووضع مخططات عمل دقيقة ومحددة الأهداف والمتدخلين وآليات التنفيذ والمواكبة والتقييم الخاصة بها.

ولهذا الغرض، ولضمان الفعالية والمرونة في تطبيق هذه الاستراتيجية، يجري العمل من أجل إحداث منصات جهوية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية، والتي من شأنها تعزيز قدرات جهات المملكة على مواجهة تداعيات مختلف الكوارث، وإحداث مراصد محلية لمتابعة مصادر الخطر (مثال مرصد زلازل إقليم الحسيمة الذي يهدف إلى استشعار مخاطر الزلازل من خلال استثمار المعطيات العلمية والتكنولوجيات الحديثة في هذا المجال).

ومن نفس المنظور الاستراتيجي، تم أيضا إحداث مستودعات للتمويل على مستوى كل جهة، لضمان مخزون كاف من المواد الأساسية والتجهيزات الضرورية لمواجهة الكوارث الطبيعية التي يمكن أن تحدث في المستقبل.

ولضمان التنزيل الأمثل للخطة الوطنية العشرية لمواجهة الكوارث الطبيعية، تم الحرص على وضع آلية تنفيذ مندمجة، تضمن التطبيق السليم والتدريجي لمختلف بنودها، ولهذا الغرض فقد تم تقسيم الاستراتيجية إلى خطة تشغيلية على مدى خمس سنوات وخطط عمل مرحلية تغطي المخاطر الطبيعية الرئيسية، وهي الفيضانات والزلازل والانهيارات الأرضية وأمواج التسونامي.

كما تتضمن فقرات الاستراتيجية الوطنية لمواجهة الكوارث الطبيعية تشجيع البحث العلمي والتعاون الدولي وبناء القدرات في مجال تدبير المخاطر الطبيعي، عبر بوابة النهوض بالبحث العلمي وإشراك وتعبئة المنظومة العلمية، وإنشاء منصات وقنوات لتبادل الخبرات والتجارب الدولية، ونقل المعرفة والتكنولوجيا

كما تم تدعيم الاستراتيجية الوطنية بنظام للتتبع والتقييم، يشكل صلب الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، ويعتبر مكونا رئيسيا لتحقيق رؤية مستدامة من خلال خمسة أهداف من أهمها تقديم تقرير مفصل عن التقدم المحرز في المواقع، وضمان الشفافية والحفاظ على انخراط الفاعلين، ثم تقييم أثر مكونات الإستراتيجية، والاستفادة من الخبرة المكتسبة، فضلا عن تيسير اتخاذ قرارات موضوعية.

وعلى العموم، إذا كانت الاستراتيجية الوطنية لمواجهة أخطار الكوارث 2030/2020 قد صممت وبنيت من أجل مواجهة الكوارث الطبيعية، فإن عمق وتعقد التحديات التي تقبل المملكة على مواجهتها في السنوات المقبلة، خصوصا في ظل تطور الأنشطة الصناعية والاقتصادية وتنظيم تظاهرات رياضية كبرى من شأنه أن يدفع لا محال إلى تطوير هذه الاستراتيجية من أجل استيعاب أخطار وكوارث وأزمات أكثر تنوعا و أكثر تعقيدا.

النموذج الأمني المغربي في تدبير الكوارث والأزمات ... رؤية استشرافية على ضوء تحديات الحاضر

إذا كان المفهوم الشامل للأمن في أوقات السلم العادية هو حماية الأشخاص وضمان سلامتهم الجسدية والحفاظ على ممتلكاتهم وصون النظام العام، فإن هذا المفهوم يتمدد في حالة الطوارىء والأزمات والكوارث ليشمل أيضا رصد الأخطار واستباقها ومواجهتها والتخفيف من آثارها في جميع الظروف وتحت طائلة كافة الإكراهات، فضلا عن واجب مد يد العون للجهد العمومي وتسهيل مهام القطاعات الحكومية والمؤسساتية وتيسير مجهودات الإغاثة والإنقاذ وتقديم المساعدات للضحايا والمتضررين.

ومن هذا المنطلق، شكلت مسألة تدبير الأمن في زمن الأزمات والكوارث واحدة من مكونات العقيدة المهنية لأجهزة الشرطة والأمن على المستوى العالمي، بحيث تناولت الاستراتيجيات الميدانية للعمل الشرطي في جزء مهم منها وضع المخططات وبرامج العمل والتدخل في كل حالة من حالات الطوارئ والأزمات، كما تم تضمين هذه المخططات ضمن برامج التكوين الأساسي والمستمر، بشكل أضحت معه مسألة تدبير الأزمات علما قائما بذاته وتخصصا أمنيا مستقلا.

فداخل أروقة كل جهاز للشرطة والأمن العام، تحرص كافة مستويات القيادة على وضع مخططات استباقية لمواجهة الحالات الطارئة والتعامل معها، سواء تعلق الأمر بحالات ناتجة عن كوارث طبيعية من قبيل الزلازل والفياضانات والبراكين وموجات المد الزلزالي المعروفة بتسونامي وغيرها، أو بالأخطار الناتجة عن النشاط البشري والتكنولوجي من قبيل الانفجارات والحرائق والحوادث الكبرى.

وينضاف إلى هذه الفئات من الكوارث التي تعتبر طبيعية وتلقائية بالنظر إلى مصدرها ومسبباتها، تلك التي تقف خلفها دوافع إجرامية وتخريبية من قبيل التفجيرات والهجمات الإرهابية وخطف الرهائن وأعمال الشغب والعنف والتجمهرات المسلحة..إلخ.

تدبير الأزمات والطوارئ...البدايات

منذ إنشاء المديرية العامة للأمن الوطني سنة 1956، كانت هذه الأخيرة واعية بأهمية التدبير الجيد للشأن الأمني خلال أزمنة السلم الاعتيادية وخلال فترات الأزمة والطوارئ، وذلك إدراكا منها للتأثير المركب للكوارث والأزمات، الذي يتجاوز الخسائر المادية والبشرية ليمس بشكل مباشر بجوهر الطمأنينة والسكينة والإحساس بالأمن لدى المواطنين، باعتبارها جميعا ركائز استقرار الدولة ودوامها.

ولهذا الغرض، حرصت المديرية العامة للأمن الوطني، باعتبارها مؤسسة عمومية تختص بمهام تدبير الشأن الأمني الداخلي على المستوى الحضري، على تنظيم وتقنين مجموعة من المجالات التي يبقى قاسمها الأوحد دورها في تدبير الأمن خلال أوقات الحياة الطبيعية ودورها في مجال إدارة العمليات الأمنية خلال فترات الطوارئ والأزمات.

ومن بين أبرز هذه المجالات، شكلت مسألة مسك وتنظيم الملف الأمني حجر الزاوية في المقاربة الاستباقية في التعامل مع حالات الطوارئ، حيث تحرص المديرية العامة للأمن الوطني على توجيه دوائر الشرطة على المستوى الوطني، باعتبارها بنيات القرب من المواطنين، إلى مسك وإعداد ملفات متكاملة تتضمن جميع المعطيات الجغرافية والديموغرافية والخرائطية والحيوية للقطاع الذي تغطيه دائرة الشرطة.

© 2023 DGSN

© DGSN-Archives

والملف الأمني هو عبارة عن وثيقة مصنفة، تتضمن تحديدا للقطاع الجغرافي للدائرة، مرفوقا بجرد لجميع المرافق العمومية والخاصة الإدارية والاقتصادية والصحية والخدماتية الموجودة بهذا القطاع، فضلا عن رصد دقيق لجغرافية البنيات الحساسة وعالية المخاطر بها، من قبيل المحولات الكهربائية ومستودعات المؤونة ومحطات البنزين وغيرها.

كما يتضمن الملف الأمني معطيات مضبوطة حول وسائل النقل والمواصلات والاتصالات والربط المعلوماتي بكل قطاع حضري، بالإضافة إلى مخططات محلية للتواصل بين مكونات الأجهزة الأمنية في حالة الطوارئ.

ونظرا لأهمية هذا الملف الأمني، فقد شُرع منذ 2015 في بلورة مشروع متكامل لرقمنة الملفات الأمنية وإدماجها ضمن النظام المعلوماتي لتدبير دوائر الشرطة المعروف اختصارا باسم « GESTARR »، وذلك في أفق تدعيمها بجيل جديد من المعطيات التي تواكب تطورات التجمعات الحضرية.

وتكمن أهمية الملف الأمني في كونه يشكل وثيقة استراتيجية جامعة، تمكن مصالح الأمن الوطني في حالة الأزمات والطوارئ من التوفر على رؤية متكاملة حول مكامن الخطر والنقاط الحساسة، فضلا عن معرفة دقيقة بكافة وسائل الإنقاذ والإمكانيات اللوجستيكية المتوفرة التي يمكن تسخيرها في الجهد العمومي لتدبير أي نوع من الكوارث والمخاطر.

نظام القيادة والاتصال ومخططات جمع الموظفين..
سلاح القوات العمومية من المستوى الأول في تدبير الطوارئ

من البدايات الأولى للمديرية العامة للأمن الوطني، كانت الأخيرة حريصة على بناء منظومة قيادة تراتبية وصلبة، تحدد فيها المسؤوليات وفق آليات دقيقة وغير قابلة لأي تجاوز أو عشوائية، وذلك بشكل يسمح باتخاذ القرار محليا ومركزيا وفق رؤى متكاملة ومعرفة دقيقة بالمعطيات الميدانية، بحيث يشمل نظام القيادة هذا تحديد هرمية المسؤولية بشكل دقيق محليا انطلاقا من المراكز الحضرية الصغرى إلى المدن الكبرى والأقطاب الحضرية الجهوية، وصولا إلى المستوى المركزي المختص بالتنسيق ومواكبة المهام والوظائف الأمنية.

ولضمان تواصل أمثل بين مكونات سلسلة القيادة الشرطية، تم العمل على إحداث وتجهيز كافة المفوضيات الجهوية ومصالح الأمن الإقليمي والجهوي وولايات الأمن بقاعات متكاملة للمواصلات، تهدف إلى الربط اللاسلكي بين جميع مكونات الأمن الوطني على المستوى الميداني، من خلال تداول سريع وآني للمعلومات والتعليمات والأوامر والتوجيهات العملياتية بين مختلف الفرق والوحدات العاملة بالميدان.

كما تم ربط مصالح الشرطة على المستوى الجهوي بالمصالح المركزية من خلال منظومة مركز القيادة المديري، وهو بنية تختص بجمع المعطيات وتحليلها قبل وضعها رهن إشارة القيادة المركزية لاستغلالها في مواكبة تدبير العمليات الأمنية في الميدان.

وقد عرفت منظومات القيادة الشرطية تطورا كبيرا منذ سنة 2015، في إطار استراتيجية شاملة لتحديث المرفق الأمني وتطوير آليات عمله، حيث تم الانتقال من المفهوم الكلاسيكي لقاعات المواصلات إلى منظومات معلوماتية متكاملة متمثلة في «قاعات القيادة والتنسيق»، وهي عبارة عن مراكز قيادة متكاملة، مهمتها تأمين التواصل بين الفرق والوحدات الشرطية وتدبير العمليات الأمنية الميدانية، فضلا عن استغلال نظم المراقبة الحضرية بالكاميرات وتطبيقات تحديد المواقع العالمية والذكاء الصناعي في تجميع المعطيات المتعلقة بالتنقلات العامة وحركية الأشخاص في التجمعات الحضرية، واستغلال هذه المعطيات في رصد الأفعال الإجرامية وتوجيه التدخلات الشرطية.

وتكمن أهمية هذه المنظومة المعلوماتية في كونها تسمح لمصالح الأمن الوطني بالتوفر على نظام مستقل وفعال للقيادة وتدبير العمليات الأمنية، يتوفر على أعلى مستويات التأمين المادي والإلكتروني، ويعمل بشكل ذاتي ودائم وبمعزل عن أية عوامل خارجية، سواء تعلق الأمر بظروف العمل العادية، أو بتلك المرتبطة بتدبير حالات الأزمات والكوارث.

وفي هذه الحالة الأخيرة، تشكل قاعات القيادة والتنسيق مراكز عالية الكفاءة لتدبير الطوارئ ومواكبة الجهد الأمني في الحفاظ على الأمن والنظام العامين خلال الأزمات، وخير دليل على هذه المكانة الدور الحيوي الذي لعبته قاعة القيادة والتنسيق بولاية أمن مراكش في تدبير كارثة زلزال الحوز الذي امتدت آثاره لمدينة مراكش وضواحيها وعدة مناطق بالأطلس الكبير.

تشكل قاعات القيادة والتنسيق مراكز عالية الكفاءة لتدبير الطوارئ ومواكبة الجهد الأمني في الحفاظ على الأمن والنظام العامين خلال الأزمات، وخير دليل على هذه المكانة الدور الحيوي الذي لعبته قاعة القيادة والتنسيق بولاية أمن مراكش في تدبير كارثة زلزال الحوز الذي امتدت آثاره لمدينة مراكش وضواحيها

فمنذ اللحظات الأولى للكارثة، شكلت قاعة القيادة والتنسيق بولاية الأمن مركز عمليات متكامل لتدبير عملية تأمين المدينة ومناطقها المدارية من خلال تشكيل صورة أولية عن حجم الأضرار التي تم تسجيلها والمناطق المتضررة والوضعية الأمنية عموما، قبل الشروع على الفور في تنفيذ المراحل الأولى من مخططات تدبير الطوارئ، والتي شملت نشر الدوريات والفرق بمختلف المحاور الحضرية، فضلا عن تنفيذ بروتوكولات حماية المنشآت الحساسة والحيوية وتفعيل جميع قنوات التواصل اللاسلكي وجمع المعلومات الكفيلة بتوفير أقصى درجات الأمن العام.

وإلى جانب هذه البروتوكلات العملياتية، نفذت قاعة القيادة والتنسيق مخططات جمع واستدعاء الموظفين، وهي عبارة عن بروتوكول أمني معتمد منذ ستينات القرن المنصرم بالمديرية العامة للأمن الوطني، وهو يهدف إلى استدعاء أكبر عدد من الشرطيات والشرطيين إلى أماكن عملهم خلال مدد زمنية جد قصيرة، وذلك لمواجهة حالات الطوارئ.

وللإشارة، فقد تم تنفيذ هذا المخطط بشكل ناجح في ليلة 08 شتنبر 2023 التي ضرب بها الزلزال المدمر ليس فقط بمدينة مراكش ومناطق نفوذها لوحدها، بل أيضا بمجموعة من الحواضر المغربية القريبة من بؤرة الزلزال كالدار البيضاء وأكادير وسطات والرباط وغيرها، بحيث أظهر المخطط قدرته على استدعاء أكثر من 80 بالمائة من القوات العمومية في ظرف زمني لا يتجاوز 30 دقيقة.

العمليات الأمنية لإدارة الطوارئ: المستوى الثاني من تدبير الأزمة

وفور اكتمال تنفيذ المستويات الأولية لمنظومة تدبير الطوارئ من خلال تفعيل قاعات القيادة والتنسيق واستدعاء الحصيص الشرطي ونشره، وتغطية كافة القطاعات الحضرية، وبغض النظر عن نوعية حالة الطوارئ وطبيعتها وامتدادها الزمني، عادة ما يتم الشروع في تنفيذ مجموعة من مخططات العمل الخاصة، والتي تبقى من أبرز مظاهرها وضع فرق المحافظة على النظام وفرقة التدخل المختصة في وضعية الجاهزية القصوى وتنفيذ عمليات أمنية مركزة بناء على حاجيات كل حالة على حدة، قبل الشروع في عملية مواكبة عمليات إدارة الطوارئ على المدى المتوسط والبعيد.

أما بخصوص الفرق المتنقلة للمحافظة على النظام، فهي عبارة عن مجموعات نظامية، تخضع لنظام العمل ضمن ثكنات، تتكون كل منها من المئات من الموظفات والموظفين العاملين بالزي الرسمي، مهمتهم العمل بشكل جماعي للمحافظة على النظام العام وحماية الأشخاص والممتلكات.

وتعتبر فرق المحافظة على النظام حجر الزاوية في تدبير حالات الطوارئ والأزمات، وذلك بسبب قوتها العددية وتنوع عتادها وقدرتها الكبيرة على الحركة وتغطية قطاعات كبيرة والتدخل في جميع الظروف لمواجهة جميع أشكال الجريمة والعنف الحضري والتجمهرات التي من شأنها المساس بالنظام العام.

وخلال حالات الطوارئ والكوارث بجميع أنواعها، تتجاوز مهام فرق المحافظة على النظام تلك الشرطية والأمنية الصرفة، لتضطلع بمهام الحماية والانقاذ ومواكبة عمل أجهزة الدفاع المدني والإسعاف والتطبيب وتأمين نشاطاتها، فضلا عن الإشراف على مسؤولية حماية البنيات الحيوية وتسهيل عملية إيواء الضحايا والمنكوبين وتقديم المساعدات الضرورية لهم.

وخلال زلزال الحوز دائما، تجاوزت فرق المحافظة على النظام مهامها الاعتيادية للمساهمة بشكل فعلي في عمليات إزالة الركام وإنقاذ الضحايا وانتشال الجثث بأكثر المناطق الجبلية تضررا بضواحي مدن تارودانت وبني ملال، بل أنها مدت يد المساعدة في عمليات نقل وتوزيع المساعدات الإنسانية للمناطق المتضررة، فضلا عن حماية وتأمين المؤسسات الاستشفائية والصحية التي استقبلت المصابين.

وفور إتمام الإجراءات والترتيبات الأمنية الأولية، الرامية إلى حفظ النظام العام وضمان تفادي أي انفلات أمني، عادة ما تشرع المصالح الأمنية في تنفيذ مخططات تدبير الأزمة على المدى المتوسط، والتي تشمل وضع وتفعيل مراكز قيادة العمليات الأمنية (Poste de Commandement de la Police)، فضلا عن تلك مخططات تدبير الأزمة المشتركة مع باقي الفاعلين الأمنيين والسلطات المحلية والإدارية والصحية وغيرها.

فبخصوص مراكز القيادة الشرطية، يتم على مدار الساعة تدبير العمليات الأمنية على المستوى الميداني والإشراف على عمليات توزيع القوات وتزويدها بالمهمات، فضلا عن تجميع المعطيات المتعلقة

بالحالة الأمنية وإجراء عمليات تقييم الوضعية على ضوء هذه المعطيات، قبل وضعها رهن إشارة القيادة المحلية والمركزية قصد استغلالها ضمن منظومة اتخاذ القرار.

وهذه المعطيات التي تتم معالجتها على مستوى مصالح الأمن الوطني ووضعها رهن إشارة القيادة الأمنية المحلية، هي نفسها التي تشكل جزءً من عمل مراكز القيادة المحلية التي تشرف عليها السلطات المحلية، والتي يتم استغلالها في تكوين صورة شاملة على مسار معالجة حالة الطوارئ أو الأزمة، وبناء سياسات الإنقاذ والإسعاف وتقديم المساعدات الضرورية للضحايا، وهي نفسها أيضا تشكل قطب الرحى في إعداد مخططات

وخلال زلزال الحوز دائما، تجاوزت فرق المحافظة على النظام مهامها الاعتيادية للمساهمة بشكل فعلي في عمليات إزالة الركام وإنقاذ الضحايا وانتشال الجثث بأكثر المناطق الجبلية تضررا

© 2023 DGSN

الخروج من حالة الطوارئ والعودة إلى الحالة الطبيعية.

وإلى جانب عمل فرق المحافظة على النظام ومنظومة القيادة الشرطية، تتميز فترات إدارة الطوارئ بتنفيذ عمليات أمنية نوعية، من أبرزها إقامة وتنصيب السدود ونقاط المراقبة الثابتة والمتحركة، والتي تهدف إلى تقنين حركية الأشخاص والمركبات والتحكم فيها وتفادي نقل أية تهديدات داخل القطاعات الأمنية.

كما تشمل هذه العمليات ضمان أمن المنشآت الحساسة التي تخضع لعملية جرد مسبقة (مصادر الطاقة، المستشفيات، مقرات السلطة والأمن، المصالح الأجنبية، مراكز تدبير الاتصالات...)، والتي تخضع لترتيبات أمنية صارمة تحافظ عليها طوال حالة الطوارئ وتسمح لها بمواصلة العمل بشكل طبيعي.

ولا ننسى هنا أيضا تفعيل خلايا اليقظة المعلوماتية، التي يتجلى دورها الأساسي في مواكبة وتتبع المحتويات الرقمية التي من شأنها المساس بالنظام العام وبمعنويات المواطنين خلال حالات الطوارئ، مع إمكانية اللجوء إلى استغلال قنوات التواصل المؤسساتي في تكذيبها وتوضيح الحقيقة بشأنها بشكل آني وسريع.

منظومة إدارة الطوارئ الأمنية والتحديات المستقبلية

© 2023 DGSN

تستعد المملكة المغربية خلال السنوات الست المقبلة لاحتضان مجموعة من التظاهرات واللقاءات الدولية الكبرى، سواء تعلق الأمر بكأس الأمم الإفريقية لكرة القدم أو كأس العالم لسنة 2030، فضلا عن الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية «أنتربول».

ومن هذا المنطلق، فإن عقيدة تدبير الأزمات والطوارئ بالمديرية العامة للأمن الوطني تنتظرها تحولات كبرى على مستوى استراتيجياتها وطريقة عملها وكفاءتها وقدرتها على الاستجابة لتحديات مستجدة وغير كلاسيكية.

ومن أبرز التحديات التي تواجه منظومة تدبير الطوارئ والأزمات هو اختبار قدرتها على الاندماج ضمن النموذج المغربي لتأمين التظاهرات الكبرى، بحيث يجب أن تصبح هذه المنظومة جزء من الترتيبات الأمنية لتنظيم التظاهرات الكبرى، بحيث تستطيع في أية لحظة مواجهة حالات الطوارئ وتجاوزها دون الحاجة إلى خطط معدة مسبقا ومدمجة ضمن بروتوكولات الأمن والنظام الخاصة بالتظاهرة نفسها.

وبشكل أكثر تفصيلا، يجب أن تنكب الفرق الأمنية المكلفة بإعداد بروتوكولات تأمين التظاهرات الكبرى على بلورة رؤية جديدة، تضع مسألة تفعيل تدابير معالجة حالات الطوارئ بمختلف أنواعها كجزء من مخططات الأمن، بحيث يمكن في أية لحظة تفعيل هذه التدابير وتنفيذها بسلاسة وفعالية، دون الحاجة إلى متدخلين جدد من خارج منظومة تأمين الحدث نفسه.

مسألة أخرى تطرح تحديات بمناسبة تنظيم تظاهرات كبرى على الصعيد الوطني، وهي المتمثلة

© 2020 DGSN

> إن تطور منظومة التعامل مع الطوارئ والأزمات داخل مؤسسة الأمن الوطني هو انعكاس للتطور الشامل في العقيدة الأمنية للشرطة المغربية

اجتماع لخلية الأزمة لتدبير الكوارث الطبيعية

في ضرورة تغيير الأسس التي يتم على أساسها تقييم الأخطار والتهديدات الأمنية الني يمكن أن تتحول إلى مصدر للأزمات والطوارئ، وذلك من خلال جعلها تواكب الأخطار والتهديدات الناشئة والمستجدة، خصوصا تلك المرتبطة بتنوع التهديدات الإرهابية وبروز أجيال جديدة من مخاطر تكنولوجيات العالم الرقمي...إلخ.

وعلى العموم، فإن تطور منظومة التعامل مع الطوارئ والأزمات داخل مؤسسة الأمن الوطني هو انعكاس للتطور الشامل في العقيدة الأمنية للشرطة المغربية، التي تعكف على مواكبة التحديات المقبلة بكثير من العمل على تطوير أساليب العمل الميداني والعملياتي، سواء من خلال إدماج أكثر للتكنولوجيات والحلول الرقمية والاستثمار في تأهيل العنصر البشري وتزويده بوسائل العمل الحديثة، فضلا عن الانفتاح على تخصصات علمية وكفاءات بشرية عالية التأهيل الأكاديمي.

مساهمة الأمن الوطني في

كارثة الزلزال

تمرين عملي وضع جاهزية بروتوكولات تدبير الطوارئ على محك الميدان

إذا كان مناط وجود الأجهزة الأمنية والشرطية هو ضمان أمن المواطنين وممتلكاتهم خلال فترات السلم العادية، وذلك وفق ثلاثي الأمن والطمأنينة والصحة العامة، فإن حالات الأزمات والطوارئ تشكل تحديات تضاعف عدة مرات التزامات الأجهزة الأمنية عموما وتلك الشرطية على وجه الخصوص.

ففي حالات الطوارئ الناتجة عن الكوارث الطبيعية والصناعية وغيرها من ضروب الكوارث، تتزايد الحاجة لتواجد الأمن على المشهد العمومي، أولا بسبب التزايد الطبيعي لمنسوب الخوف لدى المواطنين، الناتج عن خروجهم من منطقة الراحة إلى منطقة تحكمها تقلبات خارجة عن إرادتهم، ثم أيضا بسبب تزايد الحاجة إلى الخدمات العمومية ودعم أجهزة الدولة، وفي مقدمتها مصالح الشرطة، فضلا عن الأخطار الناتجة عن استغلال الأوساط الهامشية والإجرامية لحالات الفوضى من أجل تكدير السلم العمومي وارتكاب أعمال السلب والنهب وتهديد مرتكزات الأمن والنظام العامين.

ومن منطلق هذه الرؤية التي تشكل جوهر العقيدة الأمنية ووعيها بمحيطها الاستراتيجي، كانت أجهزة الأمن والشرطة سباقة إلى إدماج مخططات إدارة الطوارئ والتعامل معها ضمن برامج عملها الميدانية والتعليمية، وذلك بالشكل الذي يجعلها قادرة ليس فقط على مجابهة التحديات الأمنية الكلاسيكية واليومية، بل تلك التي ترافق لحظات الطوارئ والأزمات، مع الحفاظ على نفس مستويات الفاعلية والجاهزية.

والمديرية العامة للأمن الوطني، باعتبارها المرفق العمومي المختص بتدبير الشأن الأمني اليومي للمغاربة في المجال الحضري، كانت حريصة منذ تأسيسها على وضع وبلورة مخططات عمل لإدارة الحالات الطارئة والتدخل بشأنها، فسواء تعلق الأمر بكوارث طبيعية أو حوادث كبرى أو أحداث واضطرابات تمس بالنظام العام، كانت مصالح الأمن الوطني قادرة على تجميع قدراتها ومواردها في ظرف وجيز وتسخيرها بفعالية في المساهمة في الجهد العمومي لإنقاذ الضحايا وحمايتهم وتوفير ظروف آمنة لاستعادة نسق حياتهم الاعتيادي، بالتنسيق مع باقي مكونات منظومة الدولة المغربية.

فمنذ اللحظات الأولى التي اهتزت فيها الأرض تحت أقدام المغاربة، في ليلة الجمعة 8 شتنبر 2023، بادرت المديرية العامة للأمن الوطني إلى التنفيذ الفعلي والآني لبروتوكول تدبير حالات الطوارئ الكفيلة بمواجهة تداعيات هذه الكارثة الطبيعية على المدى القريب والمتوسط، ضمن رؤية استراتيجية تروم ضمان أمن المواطنين وسلامة ممتلكاتهم.

وبعد تنفيذ مخططات جمع واستدعاء كافة موظفات وموظفي الشرطة إلى مقرات عملهم بالمصالح اللاممركزة للشرطة على صعيد المناطق الجغرافية المتضررة، انصبت العمليات الأمنية الأولى على نشر الدوريات الشرطية وتكثيف التواجد الأمني في مختلف المناطق الحضرية على صعيد المملكة، لتدعيم إحساس المواطنين بالأمن، وصون ممتلكاتهم، في وقت كان فيه العديد منهم يرزحون تحت وطأة الخوف والرهبة بسبب ارتجاج الأرض وهزتها.

وقد مكن التواجد المكثف والسريع لدوريات وفرق الشرطة بجميع مناطق المملكة من تحقيق مجموعة من الغايات، أهمها إعادة الإحساس بالأمن لدى المواطنين بالمناطق الأقل تضرراً من الكارثة، فضلا عن خلق المناخ المناسب لتسهيل حركية تنقل فرق الإنقاذ والإسعاف نحو المناطق المتضررة، علما أن المعطيات المتوفرة لدى مصالح الأمن الوطني تؤكد بشكل قاطع عدم تسجيل أية اعتداءات أو انفلاتات أمنية أو حوادث فردية بالتزامن مع الساعات الأولى من هذه الكارثة.

كما مكن التفاعل الفوري لمصالح الأمن الوطني مع هذه الحالة الطارئة وتفعيلها لجميع وسائلها العملياتية من المساهمة بشكل فعلي في صناعة القرار واتخاذ التدابير المناسبة بشكل فعال، حيث استطاعت مصالح الأمن الوطني من خلال منظومة جمع وتحليل المعطيات الميدانية من توفير صورة متكاملة حول حجم الأضرار ببعض المناطق الحضرية، فضلا عن إعداد تقييم أولي حول هذه الأضرار بالمناطق الجبلية الأكثر تضررا.

وعلاوة على الصلاحيات المنوطة أصلا بمصالح الأمن الوطني في مجال صون الأمن العام ومكافحة الجريمة والمحافظة على النظام، فقد بادرت المديرية العامة للأمن الوطني بالانخراط في العديد من المبادرات التي تكشف الجانب المواطن والمجتمعي في عمل مصالح الأمن.

> المديرية العامة للأمن الوطني، باعتبارها المرفق العمومي المختص بتدبير الشأن الأمني اليومي للمغاربة، كانت حريصة منذ تأسيسها على وضع وبلورة مخططات عمل لإدارة الحالات الطارئة والتدخل بشأنها

© 2023 DGSN

نشر المجموعات المتنقلة لحفظ النظام

© 2023 DGSN

في الساعات الأولى من صبيحة يوم السبت 9 شتنبر 2023، أي على بعد ساعات قليلة من حدوث الهزة الأرضية التي ضربت العديد من جهات وأقاليم المملكة، عبأت المديرية العامة للأمن الوطني المجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام العام، وهي عبارة عن فرقة نظامية تتميز بحصيصها الكبير ومعداتها المحمولة وقدرتها الكبيرة على الحركة وتأمين فضاءات كبرى وحمايتها من أي تهديد أمني، حيث قامت عدة مجموعات من هذه الفرق بالتحرك بسرعة والانتشار بجميع المناطق الحضرية المتضررة، فضلا عن انتشارها الفوري في بعض المناطق الجبلية التي ضربها الزلزال، للعمل إلى جانب قوات الدرك الملكي والقوات المسلحة الملكية والوقاية المدنية والسلطات المحلية.

وقد وصلت هذه المجموعات النظامية إلى العديد من المناطق المنكوبة، وشاركت في مجهودات الإنقاذ والإغاثة التي كانت تنخرط فيها مختلف القوات العمومية والمصالح الطبية، كما قدمت المساعدات الضرورية سواء في تأمين محيط الكارثة، أو في نقل المصابين، أو حتى في عملية دفن الضحايا رحمهم الله.

ولم يقتصر دور هذه الوحدات على مهام الحماية ودعم التدخلات الميدانية، فقد شكلت ببعض المناطق دعما ميدانيا لعمليات نقل وتوزيع المساعدات الإنسانية، سواء من خلال تأمين نقاط تسليم وتوزيع المساعدات، أو من خلال مواكبة تحركات قوافل المساعدات الإنسانية التي هب المواطنون والمواطنات المغاربة من أقصى شمال المملكة إلى أبعد بقعة من الصحراء المغربية لتوفيرها لفائدة المتضررين.

كما شكلت هذه الوحدات عماد عمليات الإنقاذ التي تم تنفيذها بالمناطق الحضرية المتضررة، خصوصا بمدن مراكش وتارودانت وأزيلال، بحيث أنيط بالفرق المتنقلة للمحافظة على النظام مهام المشاركة الفعلية في البحث عن الضحايا من تحت أنقاض المنازل المهدمة وانتشالهم، وإسعاف المصابين وتأمين عمليات نقلهم للمستشفيات.

© 2023 MAP

المخبزتان المتنقلتان

كمية الخبز التي تم إعدادها	موظفو الشرطة المجندون	مدة المهمة	المناطق المنكوبة	المكان
364.440	42	64 يوما	37	تحناوت

وإلى جانب هذه المهام، تكلفت وحدات المحافظة على النظام بمهام حراسة وتأمين المؤسسات الاستشفائية التي استقبلت الضحايا، فضلا عن حراسة وتأمين المنشآت العمومية والخاصة الحساسة خلال فترة تدبير هذه الكارثة الطبيعية.

وفي سياق متصل، سخرت المديرية العامة للأمن الوطني مخبزتين متنقلتين موضوعتين رهن إشارة المجموعات المتنقلة لحفظ النظام، من أجل إعداد الخبز وتوفير وسائل الإعاشة الضرورية لفائدة ضحايا الزلزال وسكان المناطق المنكوبة.

وقد جندت مصالح الأمن الوطني لهذه الغاية 42 موظفة وموظف، من بينهم طبيبان بيطريان، كانا يواصلان الليل بالنهار لإعداد وتوفير ما بين 6200 و8000 خبز طازج يوميا، والذي كان يتم وضعه رهن إشارة السلطات المحلية والقوات المسلحة الملكية لنقله بالمركبات أو الطائرات الحوامة في اتجاه الضحايا في المناطق البعيدة والمتضررة.

جانب من مساهمة القوات العمومية في مجهودات الإنقاذ

© 2023 DGSN

مساهمة فرقة الشرطة السينوتقنية في عمليات الإنقاذ

© 2023 DGSN

تدخل عناصر فرق الشرطة السينوتقنية للبحث عن ضحايا زلزال الحوز

لم تكتف المديرية العامة للأمن الوطني بالدفع بالمجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام إلى المناطق المنكوبة للمشاركة في عمليات الإنقاذ والإغاثة وتقديم الدعم للضحايا، بل نشرت كذلك العديد من الفرق الأمنية المتخصصة في البحث عن ضحايا الكوارث.

وقد جندت هذه الدوريات الأمنية العشرات من الكلاب المدربة للشرطة المتخصصة في البحث عن ضحايا الكوارث، والتي باشرت عملها أساسًا في مختلف المناطق المتضررة بمدينة مراكش وفي أماكن أخرى خارج المدينة.

وهذه الفرقة هي عبارة عن مجموعة من الوحدات المركزية التابعة لقسم الشرطة السينوتقنية بالمديرية العامة للأمن الوطني، مزودة بنوع خاص من كلاب الشرطة، المدربة وفق أعلى المعايير الدولية على البحث عن المصابين والجثث تحت الأنقاض.

وقد سبق لهذه الفرق أن أظهرت فاعلية كبيرة سواء خلال مشاركتها في مسابقات وتداريب دولية أو خلال استدعائها للبحث عن ضحايا انهيار منازل بمجموعة من المدن المغربية، حيث أظهرت الطواقم المشرفة على هذه الفئة من كلاب الشرطة قدرة عالية على البحث والتنقيب والعثور على المصابين وجثث الضحايا في جميع الظروف، وهو الأمر الذي أهّلها للعمل خلال كارثة زلزال الحوز.

وفي الوقت الذي كانت فيه الكلاب المتخصصة في البحث عن الكوارث معبأة خصيصا لمهمة المساعدة في البحث والإنقاذ والإغاثة، كانت هناك دوريات أخرى تتكون من كلاب مدربة في الكشف عن المتفجرات والمخدرات تواصل عملها في مطار مراكش المنارة ومطار أكادير المسيرة، وفي باقي أرجاء هذه المدن، للكشف عن كل المواد المحظورة التي تهدد أمن المواطنين، وتشكل خطرا على سلامتهم الجسدية وعلى ممتلكاتهم.

ففي مدينة مراكش على الخصوص، تمكنت هذه الكلاب من تحديد مكان عدد من الضحايا بشكل دقيق وفي وقت وجيز، بشكل مكن من إنهاء عملية البحث الأولية والانتقال إلى عملية التعامل مع الركام وإزالته بشكل سريع، وهو الأمر الذي مكن من تحييد الخطر الناتج عن انهيار المنازل المتضررة وإعادة تطبيع نمط الحياة بالمدينة الحمراء.

مساهمة مالية.. نابعة من التضامن الوطني

بلاغ مساهمة مصالح الأمن في صندوق التضامن مع ضحايا زلزال الحوز

على غرار جميع المؤسسات العمومية المواطنة والمجتمعية، كان قطب المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني من الهيئات الوطنية الأولى التي سارعت بالمساهمة في الصندوق الخاص بتدبير تداعيات الزلزال الذي ضرب منطقة الحوز وتارودانت وشيشاوة وورزازات وغيرها.

وقد أملت هذه المساهمة عدة اعتبارات ومنطلقات، أولها هو الاسترشاد بالتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، القاضية بفتح الباب للمساهمات العمومية والخاصة في هذا الصندوق التطوعي، وثانيها هو واجب التضامن الوطني من جانب مؤسسة الأمن إزاء مواطنيها ومواطناتها، والاعتبار الثالث هو انخراط أسرة الأمن الوطني، باعتبارها شرطة مواطنة ومجتمعية، في التخفيف من وطأة الزلزال على الضحايا وذويهم.

وتكريسا لهذه القيم المجتمعية المثلى، فقد ساهم قطب المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني بمبلغ خمسين مليون درهم (خمسة ملايير سنتيم)، في الحساب الخاص بتلقي المساهمات التطوعية التضامنية لفائدة ضحايا الزلزال المؤلم الذي ضرب المناطق المنكوبة. وقد قرر المدير العام للأمن الوطني ولمراقبة التراب الوطني السيد عبد اللطيف حموشي المبادرة بتفعيل هذه المساهمة المادية ذات البعد التضامني والإنساني، باسم جميع موظفات وموظفي قطب الأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني، تعبيرا منهم عن انخراطهم وتجندهم في حملة التآزر والتعاضد والتكافل التي أطلقتها مختلف مكونات المجتمع المغربي، بتوجيهات سامية من جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وفي نفس السياق، بادرت مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي الأمن الوطني، التي تشرف على الخدمات الاجتماعية المقدمة لأسرة الأمن، بتقديم مبلغ مليون درهم إضافي كمساهمة أيضا في الصندوق الخاص بتدبير تداعيات الزلزال.

كما ساهمت الجمعية الأخوية للتعاون المشترك وميتم موظفي الأمن الوطني بمبلغ مليون درهم وكذلك بشحنات كبيرة من الألبسة والأحذية كمساهمة عينية في المبادرات التضامنية المرتبطة بتدبير تداعيات الزلزال .

قطب المديرية العامة للأمن الوطني
والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني

بلاغ

11 شتنبر 2023

يدي قطب المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني بأنه سيساهم بمبلغ 50 مليون درهم (خمسة ملايير سنتيم)، في الصندوق الخاص بتلقي المساهمات التطوعية التضامنية لتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال المؤلم الذي ضرب العديد من جهات وأقاليم المملكة.

وبهذه المناسبة، قرر المدير العام للأمن الوطني ولمراقبة التراب الوطني عبد اللطيف حموشي المبادرة بتفعيل هذه المساهمة المادية ذات البعد التضامني والإنساني، باسم جميع موظفات وموظفي قطب الأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني، وذلك تعبيرا منهم عن انخراطهم وتجندهم في حملة التآزر والتعاضد والتكافل التي أطلقتها مختلف مكونات المجتمع المغربي، بتوجيهات سامية من جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

كما يؤكد قطب المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني بأنه أطلق حملة واسعة للتبرع بالدم في صفوف موظفاته وموظفيه، وفي مختلف مصالحه على الصعيدين المركزي والجهوي، وذلك بهدف توفير هذه المادة الحيوية للحياة وتدعيم المخزون الوطني منها.

ويشيد هذا القطب الأمني على جاهزية مختلف مصالحه وتعبئة جميع موارده البشرية واللوجيستيكية للمحافظة على أمن المواطنين وضمان سلامة ممتلكاتهم، مؤكدا بأنه تم نشر المجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام العام والكلاب المدربة للشرطة المتخصصة في البحث عن ضحايا الكوارث، للمساهمة في عمليات الإنقاذ وإجلاء الضحايا التي تنخرط فيها مختلف المؤسسات الوطنية، كما تم كذلك تسخير مختلف الوحدات والدوريات الشرطية لخدمة قضايا أمن الوطن والمواطن، بما يفرضه ذلك من تضحية وتفان ونكران للذات، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية للجناب الشريف، أسماه الله وأعز أمره.

dgsn_maroc DGSN_MAROC DGSN_Maroc

التبرع بالدم.. لإنقاذ الحياة

فور إطلاق المصالح الصحية لنداء الاستغاثة حول قرب نفاذ بنك الدم الوطني ودخوله في مرحلة حرجة من الخصاص، سارعت المديرية العامة للأمن الوطني، منذ اللحظات الأولى التي أعقبت الزلزال، إلى إطلاق حملة وطنية للتبرع بالدم في صفوف موظفاتها وموظفيها الذين يناهز عددهم ثمانين شرطي وشرطية.

واستجابة لهذا النداء الوطني والإنساني والاجتماعي، اصطف موظفو الأمن الوطني بجميع فئاتهم العمرية، وبمختلف أسلاكهم ورتبهم، في طوابير طويلة للتبرع بالدم وتوفير هذه المادة الحيوية للحياة وتدعيم المخزون الاحتياطي منها. وقد كان هاجس نساء ورجال الأمن الوطني منذ البداية هو السرعة في التبرع بالدم ليتسنى إنقاذ العدد الأكبر من الضحايا ومساعدتهم على التغلب على جروحهم وإصاباتهم في هذا الظرف العسير وهذه الأوقات العصيبة التي يمر منها الوطن.

وقد تم تنظيم هذه «الحملة الأمنية» للتبرع بالدم في جميع المدن المغربية، وتم تنفيذها سواء داخل المصالح الطبية لمصالح الأمن الوطني، أو في مراكز تحاقن الدم التابعة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، بحيث وصل عدد المتبرعين من الشرطيات والشرطيين خلال الأيام الثلاثة الأولى من هذه الحملة إلى أكثر من 11 ألف متبرع، لدرجة تم معها دعوة بعض من رجال ونساء الشرطة إلى تأجيل عملية التبرع في انتظار استعمال الكميات المهمة من مادة الدم التي تم جمعها.

وثيقة تعريفية "مجانية" لفائدة ضحايا الزلزال

أطلقت المديرية العامة للأمن الوطني حملة للقرب، جندت خلالها جميع مراكز تسجيل المعطيات التعريفية والوحدات المتنقلة لإنجاز وتجديد بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية بشكل مجاني لفائدة ساكنة المناطق المتضررة، خصوصا الذين فقدوا وثائقهم التعريفية، بكل من أكادير وتارودانت ومراكش وبني ملال وضواحيها.

وقد تم الحرص على الطابع المجاني لهذه الخدمة العمومية، كما تم تجنيد فرق مؤهلة من موظفات وموظفي الشرطة مهمتهم استقبال ومواكبة المواطنين والمواطنات خلال هذه العملية، فضلا عن توفير جميع الوسائل الضرورية لإنجاز هذه الوثيقة التعريفية في ظروف ملائمة، بما فيها تعبئة فرق للتصوير الفوتوغرافي بعين المكان وإعداد ورشات للتصوير متصلة بشكل أتوماتيكي بالأنظمة المعلوماتية الخاصة بمعالجة ملفات البطاقة الوطنية.

وقد مكنت هذه العملية من إنجاز ما مجموعه 11048 وثيقة تعريفية لفائدة ضحايا الزلزال.

وتندرج هذه المبادرة الإنسانية في سياق جهود المديرية العامة للأمن الوطني للمساهمة في تجاوز تداعيات الزلزال الذي ضرب المناطق المستفيدة من هذه العملية، وتروم توفير جميع الإمكانيات والوسائل والخدمات الأمنية الكفيلة بمساعدة الساكنة على مواكبة عمليات إعادة إعمار المنطقة وإعادة الحياة إلى مسارها الطبيعي بها.

يقظة معلوماتية ومقاربة تواصلية

من خلال تجربتها الميدانية في مجال أمن المحتويات الرقمية، كانت المديرية العامة للأمن الوطني واعية بأن الكوارث الطبيعية وغيرها تعرف دائما تناسل الإشاعات وتنامي الأخبار الزائفة التي تجعل المواطن، في كثير من الحالات، ضحية الخوف والرعب والفزع أكثر من خطورة التهديد في حد ذاته.

ومنذ اللحظات الأولى لهذه الكارثة الطبيعية، كانت التهديدات الناتجة عن الأخبار الزائفة التي رافقت الجائحة الصحية المرتبطة بوباء كوفيد-19 حاضرة في أذهان خلية متابعة المحتويات الرقمية الزائفة بالأمن الوطني، وذلك عندما انبرى العديد من الأشخاص ينشرون الأخبار الزائفة والإشاعات المغرضة، بجهل أو عن قصد، مما تسبب في إصابة الكثير من المواطنين بحالة عارمة من الذعر والخوف والرهاب الخطير.

ودرءا لهذه المخاطر المرتبطة بالأخبار الزائفة، بادرت المديرية العامة للأمن الوطني بتفعيل نظام اليقظة المعلوماتية لرصد كل الأخبار الزائفة والمحتويات الإجرامية المرتبطة بالزلزال. وقد مكنت هذه اليقظة من زجر العديد من المخالفين، مثلما وقع في مدينة الرشيدية بعد توقيف طالب جامعي متورط في نشر محتوى تحريضي يهدد فيه بالسفر لمناطق الزلزال بغرض استغلال الضحايا القاصرات في أعمال جنسية موسومة بالعنف.

كما تفاعلت هذه اليقظة المعلوماتية مع جميع المنشورات والمحتويات الرقمية التي تتحدث عن مزاعم التلاعب أو الاستيلاء على المواد الاستهلاكية التي

يتم تجميعها في إطار العمل التطوعي التضامني. وقد مكن هذا التفاعل السريع والإيجابي من توقيف ثلاثة أشخاص بمدينة تمارة، بتاريخ 14 شتنبر 2023، للاشتباه في تورطهم في خيانة الأمانة وتغيير وجهة ومسار المساعدات المقدمة لغير مستحقيها من الضحايا.

ولتنوير الرأي العام الوطني، قامت المديرية العامة للأمن الوطني بتنشيط آليات التواصل المؤسساتي بغرض تكذيب كل الاشاعات المغرضة وتبديد الخوف الناجم عن الأخبار الزائفة، فضلا عن تأمين التواصل والإخبار بخصوص مختلف القضايا الطارئة. وقد حظيت حسابات الأمن الوطني على شبكات التواصل الاجتماعي بمتابعة مكثفة، إذ أن منشورا واحدا يتعلق بتداعيات الزلزال كان يستأثر بأكثر من 200 ألف متابعة.

كانت هذه بعض من جوانب مساهمة مصالح الأمن الوطني في تدبير تداعيات الزلزال الذي ضرب العديد من جهات وأقاليم المملكة، وهي مساهمة تنبع من الواجب الوطني لمؤسسة الأمن الوطني، وتكرس البعد المواطن والمجتمعي للشرطة المغربية، كما أنها كانت جزءا فقط من الجهد العمومي الكبير الذي بذلته السلطات العمومية والقوات المسلحة الملكية ومختلف الأجهزة الأمنية والوقاية المدنية والمصالح الطبية، بتوجيهات مباشرة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وإذ كان من مسلمة تؤكدها هذه المجهودات الأمنية لمواجهة تداعيات الزلزال، فهي أن مصالح المديرية العامة للأمن الوطني يجب أن تحافظ على مستويات متقدمة من الجاهزية في إعداد وتنفيذ برامج وبروتوكولات تدبير الطوارئ، خصوصا في ظل التحديات الأمنية التي تطرحها مكانة المغرب كبلد واجه جميع التحديات المرتبطة بحالات الأزمات بفعالية ونجاح كبيرين، الأمر الذي جعله قادرًا على تنظيم تظاهرات كبرى واحتضان لقاءات عالمية مرموقة، من شأنها هي أيضا أن تطرح إشكالية تدبير جيل جديد من الطوارئ الأمنية.

الحصيلة السنوية 2023

مواصلة لنهج التواصل المؤسساتي الذي تعتمده المديرية العامة للأمن الوطني خلال نهاية كل سنة، تدعيما منها لشرطة القرب، وتعزيزا لانفتاح المؤسسة الأمنية على محيطها الخارجي، وتوطيدا لمرتكزات الحكامة الأمنية والإنتاج المشترك للأمن، تستعرض مصالح الأمن الوطني حصيلتها السنوية برسم عام 2023، في مختلف المجالات والميادين التي تتقاطع مع انتظارات المواطنات والمواطنين من المرفق العام الشرطي، خصوصا في مجال تحديث الخدمات والبنيات الأمنية، والجهود المبذولة لتدعيم الشعور بالأمن ومكافحة الجريمة، وآليات التدبير الرشيد للمسار المهني لموظف (ة) الشرطة بما يضمن تمكينه من مناخ وظيفي مندمج يسمح له بالنهوض الأمثل بواجباته في خدمة قضايا الأمن، علاوة على استعراض المشاريع المسطرة في مجال الأمن العام برسم السنة الموالية.

وترسيخا لهذا المسار التواصلي، تستعرض المديرية العامة للأمن الوطني الخطوط العريضة لحصيلة سنة 2023 وفق المحاور الرئيسية التالية:

بنيات شرطية جديدة لتنويع العرض الأمني

لتدعيم البنيات الجهوية المخصصة لشرطة القرب، وضمان المواكبة الخدماتية للتوسع العمراني بالأقطاب الحضرية الجديدة، أحدثت المديرية العامة للأمن الوطني خلال السنة الجارية 13 بنية أمنية جديدة، تمثلت في تدعيم البنيات الشرطية بولاية أمن الرباط، من خلال إحداث المنطقة الأمنية الخامسة ودائرة الشرطة الرياض التابعة لها، فضلا عن إحداث الدائرة 24 للشرطة بولاية أمن مراكش، ليرتفع بذلك عدد دوائر الشرطة على الصعيد الوطني إلى 454 دائرة، تغطي مجموع المناطق الحضرية التابعة للنفوذ الترابي لمصالح الأمن الوطني.

كما واصلت المديرية العامة للأمن الوطني تعميم وحدات شرطة النجدة التي تعمل تحت إشراف قاعات القيادة والتنسيق، حيث شرعت هذه السنة في العمل بالوحدة المتنقلة لشرطة النجدة بولاية أمن القنيطرة، وهي عبارة عن فرقة تعمل بنظام الديمومة المتواصل، وتتكون من مجموعة من الفرق المتنقلة لعناصر الدراجيين وسيارات النجدة، ذات القدرة الميدانية على الاستجابة لنداءات النجدة الصادرة عن المواطنين في أقصى سرعة ممكنة، وخلال مدد زمنية محددة، تتم مراقبتها وتتبعها بشكل دائم من قبل المصالح المختصة على المستويين المركزي والجهوي.

وقد توصلت مختلف قاعات القيادة والتنسيق على المستوى الوطني، خلال هذه السنة، بما مجموعه

19 مليون و722 ألف و41 اتصال نجدة عبر الخط الهاتفي 19، استدعت القيام ب 867.042 تدخلا أمنيا بالشارع العام، في حين باشرت الوحدات المتنقلة لشرطة النجدة 448.256 تدخلا ميدانيا، بينما تنوعت باقي الاتصالات الهاتفية بين طلب استفسارات من قبل المواطنين، فضلا عن بعض الاتصالات السلبية.

وفي نفس السياق، نشرت فرق الهيئة الحضرية التابعة للزي الرسمي ما مجموعه 494 دورية محمولة وراجلة بالشارع العام، والتي باشرت 529.164 تدخلا ميدانيا يتنوع بين توقيف الأشخاص المتورطين في قضايا إجرامية، وزجر مخالفات قانون السير والجولان، وباقي مهام المحافظة على النظام.

أيضا، أعطت المديرية العامة للأمن الوطني إشارة الانطلاقة للعمل بالفضاءات النموذجية لاستقبال المواطنين، وذلك في إطار شراكة بين المديرية العامة للأمن الوطني والوزارة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)، وهي الفضاءات التي تم إعدادها في مرحلة أولى على مستوى مركز تسجيل المعطيات التعريفية بالمنطقة الإقليمية للأمن بتمارة، وقسم الأجانب التابع للمصلحة الولائية للاستعلامات العامة بولاية أمن الدار البيضاء، ومقر الدائرة الخامسة للشرطة بمنطقة أمن المهدية بالقنيطرة، في انتظار تعميم هذه التجربة على المستوى الوطني في الأمد المنظور.

وتتميز الفضاءات الجديدة لاستقبال المواطنين والأجانب بتجهيزات تجمع بين جمالية الهندسة الداخلية وبين توفير ظروف نموذجية لاستقبال المرتفقين وتوجيههم من قبل موظفات وموظفي شرطة مؤهلين لهذا الغرض، فضلا عن توفرها على فضاءات عمل داخلية مزودة بمنظومة معلوماتية متكاملة، تتكون من حواسيب مرتبطة بأنظمة معلوماتية متخصصة وموصلة بأجهزة مسح ضوئي وأجهزة قراءة رقمية للبصمات والبطائق والمعطيات التعريفية، تهدف إلى الرقي بالخدمات الشرطية من خلال تسريع مدة استقبال كل مرتفق وخدمته في أقصر وقت ممكن.

13 بنية أمنية جديدة، من بينها

المنطقة الأمنية الخامسة بولاية أمن الرباط	دائرة الشرطة الرياض بمدينة الرباط	الدائرة 24 للشرطة بولاية أمن مراكش
إحداث الوحدة المتنقلة لشرطة النجدة بولاية أمن القنيطرة	إحداث فرقتين للشرطة السينوتقنية بمدينتي القنيطرة والعرائش	المجموعة المتنقلة للمحافظة على النظام بمدينة سطات

فضاء نموذجي لاستقبال المواطنين على مستوى مركز تسجيل المعطيات التعريفية بالمنطقة الإقليمية للأمن بتمارة

كما عرفت سنة 2023 كذلك مواصلة تدعيم الوحدات الترابية بفرق جديدة من بينها إحداث فرقتين للشرطة السينوتقنية (الكلاب المدربة للشرطة) بكل من ولاية أمن القنيطرة والمنطقة الإقليمية للأمن بمدينة العرائش، وإحداث المجموعة المتنقلة للمحافظة على النظام بمدينة سطات، بالإضافة إلى ثلاث مصالح لمعاينة حوادث السير بكل من المنطقة الإقليمية لأمن ابن جرير ومنطقة أمن طنجة بني مكادة والمفوضية الجهوية للأمن بأيت ملول، فضلا عن تدعيم مصالح إنجاز الوثائق التعريفية من خلال افتتاح مركز جديد لتسجيل المعطيات التعريفية بمنطقة الدريوش.

ودائما في مجال الحكامة الأمنية وعصرنة المرفق العام الشرطي، تتواصل أشغال تشييد المقر الجديد للمديرية العامة للأمن الوطني على مساحة 20 هكتارا بحي الرياض بالرباط، كمجمع إداري مندمج يضم جميع المصالح المركزية للأمن في مكان واحد، حيث وصلت الأشغال في مختلف مرافقه الأساسية إلى تحقيق نسب إنجاز وصلت إلى 90%، وذلك بشكل يتوافق مع مخططات وبرامج العمل الموضوعة للانتهاء منه خلال المدة الزمنية المحددة في الأساس.

كما عرفت سنة 2023 إطلاق مشاريع بناء 07 مقرات أمنية جديدة، من بينها مقر المنطقة الإقليمية للأمن بمدينة الفقيه بن صالح ومقرات دائرة للشرطة ومصلحة لحوادث السير ومصلحة للصحة بولاية أمن طنجة، فضلا عن ثلاث دوائر للشرطة بكل من مدينة الدار البيضاء، خنيفرة والمحمدية، ينضاف إليها عملية إعادة تجهيز وإصلاح مقرات ثلاث دوائر للشرطة بولاية أمن الدار البيضاء وثلاث مناطق أمنية بولاية أمن فاس ومقر كل من مفوضية الشرطة ببوزنيقة والفرقة المتنقلة للمحافظة على النظام بولاية أمن فاس ودائرة للشرطة بمدينة بنسليمان.

وتميزت السنة الجارية بإطلاق المديرية العامة للأمن الوطني لعملية التعميم الشامل للهوية البصرية الجديدة لتمييز أسطول المركبات الأمنية عن باقي العربات والسيارات الأخرى، بحيث تم تجهيز 549 عربة ومركبة للتدخل بهذه الهوية البصرية، كما عرفت نفس السنة مواصلة عملية تحديث أسطول مركبات الأمن الوطني من خلال اقتناء وتوزيع 2132 مركبة جديدة على مختلف المصالح الجهوية والمركزية للأمن الوطني، والمكونة من عربات مجهزة تستجيب للحاجيات المهنية لمختلف الوحدات والفرق الشرطية على الصعيد الوطني.

الهوية البصرية الجديدة لتمييز أسطول المركبات الأمنية

2132

اقتناء وتوزيع مركبة جديدة على مختلف المصالح الأمنية

549

عربة ومركبة للتدخل جُهِّزت بالهوية البصرية الجديدة

منظومة العمل المعلوماتي... فضاءات رقمية متكاملة في خدمة المواطنين وموظفي الشرطة

1 وثائق الهوية الإلكترونية... بوابة الانتقال الرقمي:

واصلت المديرية العامة للأمن الوطني خلال سنة 2023 تطوير البنية التحتية الرقمية للخدمات ذات الطبيعة الإدارية المقدمة للمواطنين والمقيمين الأجانب على التراب الوطني، وفي مقدمتها الوثائق التعريفية وسندات الإقامة والشواهد الإدارية، كما تم كذلك تدعيم مسار الانفتاح على مختلف الفاعلين الخدماتيين العموميين والخواص، من خلال عقد مجموعة من الشراكات والاتفاقات التي تهدف إلى تعميم العمل بمنظومة «الطرف الثالث الموثوق به للتحقق من الهوية» المرتبطة بمنصة «الهوية الرقمية» التي طورتها المديرية العامة للأمن الوطني.

وتعد «منظومة الطرف الثالث الموثوق به للتحقق من الهوية»، بمثابة آلية معلوماتية تتيح للمواطنات والمواطنين الولوج الآمن لمختلف الخدمات التي تقدمها القطاعات العامة والخاصة، بشكل يصون معطياتهم ذات الطابع الشخصي، وتسمح لمن يحمل منهم بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية بالتعريف بنفسه والتحقق من هويته واستعمالها في مختلف المعاملات الإدارية والمصرفية بشكل آني وآلي ومؤمن لدى مزودي الخدمات، سواء بشكل حضوري باستعمال الحامل المادي للبطاقة المزود بشريحة إلكترونية تتضمن المعطيات التعريفية، أو عن بعد باستخدام منظومة «الهوية الرقمية».

وتدعيما لهذه المنظومة التي طورتها مصالح الأمن الوطني ووضعتها رهن إشارة المواطنين والمؤسسات المصرفية والخدماتية الوطنية، أطلقت مصالح الأمن الوطني خلال هذه السنة التطبيق المعلوماتي المسمى «هويتي الرقمية»، الذي يمكن تحميله على أنظمة تشغيل الأجهزة المحمولة الأكثر استعمالا على الصعيد الوطني، ويسمح للعموم

Application:
Mon identité numérique - هويتي الرقمية
Disponible sur: Google Play | l'App Store

بإنشاء ومتابعة واستغلال هويتهم ضمن الفضاء الرقمي بشكل آمن وشخصي، انطلاقا من المعطيات المضمنة بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، كما تم تعزيز هذا التطبيق بإطلاق البوابة الرقمية التفاعلية «www.identitenumerique.ma» على شبكة الأنترنت، والتي تمكن بدورها المواطنين من الاستفادة من حزمة خدمات الهوية الرقمية بشكل سهل ودون الحاجة إلى تحميل التطبيق المعلوماتي على الهواتف النقالة.

كما تميزت السنة الجارية أيضا بتعزيز المسار التشاركي في تبسيط الخدمات العمومية، من خلال تقاسم المديرية العامة للأمن الوطني للخبرات التي راكمتها في مجال تدبير المعطيات التعريفية واستغلالها ضمن الفضاء الرقمي مع عدد من القطاعات الحكومية والخاصة، حيث تم توقيع اتفاقيات جديدة مع كل

من وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، والجامعة المغربية للتأمين، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، ووزارة الشباب والثقافة والتواصل، ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، تهدف جميعها إلى استغلال منظومة الطرف الثالث الموثوق فيه للتحقق من الهوية الرقمية في الخدمات العمومية والخاصة المقدمة للمواطنين والمواطنات، فضلا عن توقيع بروتوكول اتفاق مع المجلس الأعلى للحسابات تيسيرا لعمل المحاكم المالية ومجموعة من بروتوكولات للتعاون مع العديد من الشركات الخاصة ومزودي الخدمات على الصعيد الوطني، تهدف بدورها إلى الاستفادة من هذه الخدمة الرقمية المستجدة.

وفي سياق متصل، تميزت سنة 2023 بمواصلة تنفيذ مخطط العمل القاضي بتقريب وتعميم الاستفادة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية على عموم المواطنات والمواطنين، حيث تم استغلال 32 وحدة متنقلة جديدة لإنجاز وتجديد بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية، وهي عبارة عن مركبات نفعية مزودة كل واحدة منها بمنصتين لتسجيل المعطيات التعريفية للمواطنين، تم استغلالها في تنظيم حملات للقرب لإنجاز هذه الوثيقة التعريفية لفائدة ساكنة المناطق البعيدة جغرافيا والجماعات القروية الجبلية على طول التراب الوطني، وقد بلغ مجموع المستفيدين من هذه الخدمة المتنقلة 128.451 مستفيدا ومستفيدة.

كما سجلت السنة الجارية كذلك مواصلة الاستجابة السريعة والآنية لطلبات المواطنين للحصول على الوثائق التعريفية الإلكترونية وشواهد الإقامة بالنسبة للأجانب، حيث تم إنجاز ما مجموعه 4.269.781 بطاقة وطنية للتعريف الإلكترونية من الجيل الجديد، من بينها 3.077.398 بطاقة تم إنتاجها بمركز الإصدار بمدينة الرباط، و 1.192.383 بطاقة وطنية أخرى تم إصدارها بمركز الإصدار الإضافي الذي تم إحداثه بمدينة مراكش في إطار سياسة القرب من المواطنين، كما تم أيضا إصدار ما مجموعه 348.070 بطاقة وطنية للتعريف الإلكترونية لفائدة أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، من

32 وحدة متنقلة لإنجاز وتجديد بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية

© 2023 DGSN

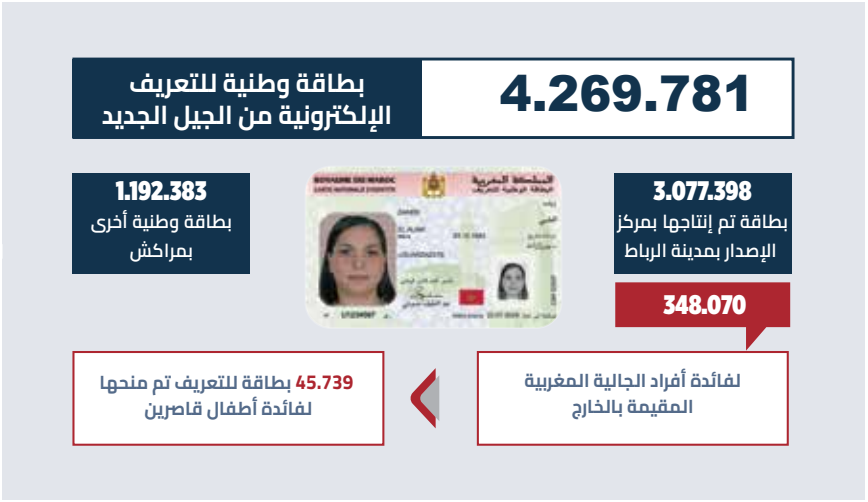

بينها 45.739 بطاقة للتعريف تم منحها لفائدة أطفال قاصرين، كما تم إصدار 1.552.306 بطاقة للسوابق، و43.807 سند إقامة للأجانب، و20.031 تأشيرة ولوج للتراب الوطني و2246 رخصة إقامة استثنائية من الجيل الجديد لسندات الإقامة.

2 الفضاء الخدماتي الرقمي... الجيل الجديد من الخدمات

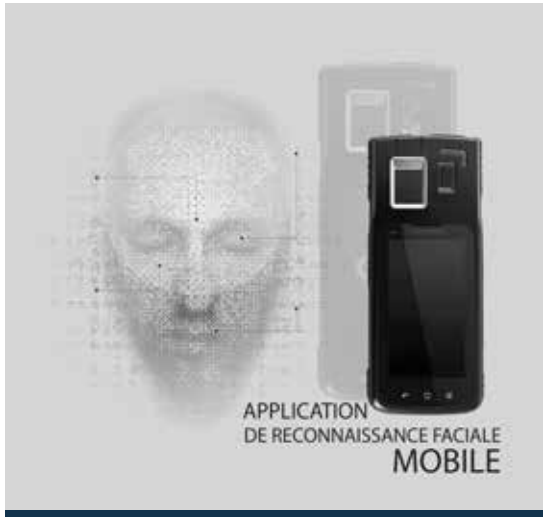

برمجيات تقنية جديدة، تستعمل تكنولوجيات الذكاء الصناعي في التعرف على الأشخاص وتحديد هويات المبحوث عنهم

واصلت الفرق التقنية التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني خلال سنة 2023 تنزيل ورش رقمنة المرفق العام الشرطي، بما ينعكس إيجابا على الأداء الأمني، حيث قامت بالشروع في تعميم شبكة الاتصالات اللاسلكية الموحدة الخاصة بمصالح الأمن الوطني، وهي عبارة عن شبكة عالية التأمين من الألياف البصرية التي تربط بين 57 مدينة على الصعيد الوطني، وتمكن من تأمين الاتصالات اللاسلكية إلى جانب توفيرها لخدمات نقل البيانات بسرعات عالية تراعي حاجيات تدبير المرفق الشرطي. وقد وصلت الأشغال بهذه الشبكة حاليا مستوى متقدما سمح بتغطية 19 مركزا على المستوى الوطني.

كما ساهمت المصالح التقنية للأمن الوطني في تطوير عدة تطبيقات وحلول معلوماتية لتمكين موظفي الشرطة من النهوض الأمثل بمهامهم، إذ تم استكمال عملية تعميم النظام المعلوماتي لتدبير دوائر الشرطة «GESTARR» على مجمل دوائر الشرطة على الصعيد الوطني، كما جرى بشكل فعلي إدماج مجموعة من الخدمات الإضافية به، خصوصا ربطه بالنظام المعلوماتي الجديد الخاص بتدبير قضايا الجنايات والجنح التي تعالجها دوائر الشرطة وإعداد وتحليل الإحصائيات والمعطيات المتعلقة بها، وهو النظام الذي يجري حاليا العمل به بشكل تجريبي

التتبع الجغرافي لدوريات الشرطة بالشارع العام باستعمال نظام التموقع «GPS»

في 350 مركز عمل للشرطة بولايات أمن القنيطرة وطنجة ومكناس ومراكش وسطات والأمن الإقليمي بمدينة أسفي.

وضمانا للنجاعة في التدخلات الأمنية بالشارع العام، وتقوية آليات الرقابة على عمل الدوريات الشرطية، يجري حاليا تعميم نظام للتتبع الجغرافي لدوريات الشرطة بالشارع العام باستعمال نظام التموقع العالمي «GPS»، حيث جرى تزويد مركبات ودراجات الشرطة النارية ب 800 وحدة لتحديد المواقع مرتبطة آليا بالنظام المعلوماتي الخاص بتوجيه التدخلات الأمنية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يرفع من سرعة وفورية الاستجابة لنداءات المواطنين، وذلك في أفق التعميم الشامل والتدريجي لهذه الآلية في القريب العاجل.

وفي إطار مخطط استراتيجي لاعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الشرطي، شرعت المديرية العامة للأمن الوطني في العمل بمنظومة تكنولوجية جديدة، تروم استغلال شبكات كاميرات المراقبة الحضرية والكاميرات المحمولة الخاصة بالأمن الوطني في القراءة الآلية للوحات ترقيم السيارات بالمحاور الطرقية الحضرية، وهي العملية التي يتم حاليا العمل بها بشكل تجريبي بولاية أمن الدار البيضاء وأكادير، ومكنت خلال السنة الجارية من رصد 228 سيارة ومركبة تشكل موضوع بلاغات بالسرقة، فضلا عن رصد 585 مركبة، يشكل أصحابها موضوع مذكرات بحث على الصعيد الوطني للاشتباه في تورطهم في ارتكاب أفعال إجرامية.

كما تعمل حاليا الفرق التقنية للأمن الوطني على إعداد برمجيات تقنية جديدة، تستعمل تكنولوجيات الذكاء الصناعي في التعرف على الأشخاص وتحديد هويات المبحوث عنهم، وهي التقنية التي جرى العمل بها بشكل تجريبي وأظهرت قدرة كبيرة على رصد وتحييد الخطر الصادر عن الأشخاص الذين يشكلون تهديدا جديا على أمن المواطنين وسلامة ممتلكاتهم.

ودائما في مجال تسخير التكنولوجيات الحديثة للتواصل لخدمة المواطنين، شرعت مصالح الأمن الوطني في استغلال منصة التواصل الاجتماعي «فيسبوك» في نشر وتعميم البلاغات الخاصة بالبحث عن الأطفال المختفين الذين يشكلون موضوع أبحاث لفائدة العائلة، من خلال تطوير المنظومة المعلوماتية «طفلي مختفي» المرتبطة بدوائر الشرطة على الصعيد الوطني، وهي المنظومة التي مكنت خلال السنة الجارية من نشر ما مجموعه 222 تعميما على الصعيد الوطني وتسريع الأبحاث بشأن الأطفال المصرح باختفائهم.

مكافحة الجريمة وتدعيم الشعور بالأمن

تميزت سنة 2023 بتوطيد التكوين في مجال حقوق الإنسان لفائدة العاملين في مجال الشرطة القضائية وأماكن الوضع تحت الحراسة النظرية، وبتدعيم آليات وبنيات التكفل بالنساء ضحايا العنف، كما تم إيلاء أهمية قصوى لحماية الأطفال القاصرين. وانخرطت المديرية العامة للأمن الوطني كذلك في ورش التكوين الممنهج لموظفي العدالة الجنائية، بالتعاون والتنسيق مع رئاسة النيابة العامة وقيادة الدرك الملكي، مما مكن من تأهيل العاملين في مختلف مصالح الشرطة القضائية على الصعيد الوطني، وتمكينهم من الإلمام بتقنيات البحث الحديثة، والاطلاع على الممارسات الفضلى في مجال التحقيق الجنائي. وقد انعكست هذه الجهود الأمنية، والشراكات المؤسساتية، على حصيلة عمليات مكافحة الجريمة، وتدعيم الإحساس بالأمن.

1 مكافحة الجريمة.. تراجع مؤشرات الإجرام وتزايد معدلات الزجر.

واصلت المديرية العامة للأمن الوطني خلال السنة الجارية تنفيذ بنود الاستراتيجية الأمنية لمكافحة الجريمة برسم الفترة الممتدة ما بين 2022 و2026، والتي راهنت فيها على تقوية بنيات مكافحة الجريمة، وتطوير مختبرات الشرطة العلمية والتقنية، وتعزيز الاستخدام المنهج لآليات الاستعلام الجنائي والدعم التقني في مختلف الأبحاث الجنائية، وترسيخ البعد الحقوقي في الوظيفة الشرطية، خصوصا في إجراءات الحراسة النظرية وتدبير المراقبة في أماكن الإيداع، فضلا عن تعزيز التنسيق والتعاون مع مصالح المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني في مختلف القضايا بالغة التعقيد.

وقد حققت هذه المقاربة المندمجة نتائج مهمة، تمثلت في تسجيل انخفاض ملحوظ في المظهر العام للجريمة (عدد القضايا والملفات المسجلة) بناقص 10 بالمائة، والتي بلغ عددها هذه السنة 738 ألف و748 قضية، أسفرت عن ضبط وتقديم 723 ألف و874 شخصا أمام مختلف النيابات العامة، كما عرفت مؤشرات الإجرام العنيف بدورها تراجعا في مختلف الجرائم الخطيرة، إذ انخفضت جرائم القتل والضرب

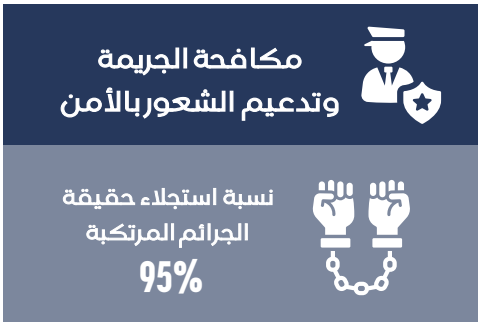

والجرح المفضي للموت بنسبة 25 بالمائة، والاعتداءات الجنسية بناقص 4 بالمائة، كما تراجعت سرقة السيارات بحوالي 19 بالمائة، والسرقات الموصوفة بتسعة بالمائة، والسرقات بالعنف بستة بالمائة.

وفي مقابل انخفاض مؤشرات الجريمة، شهدت سنة 2023 استمرار معدل الزجر، وهو نسبة استجلاء حقيقة الجرائم المرتكبة، في تسجيل مستويات قياسية للسنة السابعة على التوالي، إذ ناهز 95 بالمائة في إجمالي القضايا المسجلة، وحوالي 92 بالمائة في الجرائم العنيفة، وهي معدلات نوعية وقياسية ساهم فيها بشكل أساسي تطوير آليات البحث الجنائي، وتكريس الدور المحوري للشرطة العلمية والتقنية في الأبحاث المنجزة، فضلا عن التبليغ الفوري للضحايا والشهود عن الجرائم المرتكبة، وكذا التعاطي الجدي مع الوشايات الافتراضية والمحتويات المنشورة على وسائط التواصل الحديثة، وهو ما ساهم بشكل كبير في التقليص من مؤشرات «جرائم الظل أو الجرائم غير المبلغ عنها» ومكن بالمقابل من زجر المتورطين في ارتكابها.

أما بخصوص قضايا المخدرات، فقد شهدت سنة 2023 تعزيز التعاون البيني بين مصالح الأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني في الشق المتعلق بالاستخبار الجنائي، كما تم تشديد المراقبة الحدودية وتمتين إجراءات التنسيق الميداني مع مصالح الجمارك في المعابر الحدودية، وهو ما مكن من تسجيل ومعالجة 99 ألف و513 قضية، وتوقيف 130 ألف و212 شخصا، من بينهم 305 أجنبيا، بينما بلغت المحجوزات المضبوطة من مخدر الحشيش 81 طنا و175 كيلوغراما، مسجلة تراجعا قدره 17 بالمائة، وطن واحد و922 كيلوغراما و641 غراما من مخدر الكوكايين، وستة كيلوغرامات و880 غراما من الهيروين. في حين بلغت شحنات المؤثرات العقلية المحجوزة (الإكستازي والأقراص الطبية المخدرة) مليون و223 ألف و774 قرص مهلوس.

وفي قضايا المخدرات دائما، عرفت السنة الجارية تنفيذ مخطط عمل موجه لمكافحة تصنيع وترويج المخدر الكيميائي المعروف ب «البوفا»، وهو المخطط الذي شاركت في تنفيذه عناصر القوة الخاصة التابعة

99.513 قضية ⟪ **توقيف** **130.212 شخصا من بينهم 305 أجنبيا**

الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية

الحشيش	الكوكايين
81 طنا 175 كلغ -17%	01 طنا 922 كلغ و 641 غراما

المؤثرات العقلية	الهيروين
مليون و 223 ألف و 774 قرصا	06 كلغ و 880 غراما

البوفا

عمليات مشتركة بين القوة الخاصة التابعة للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، وفرق التدخلات التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني

حجز 05 كلغ و 175 غراما

توقيف 575 شخصا

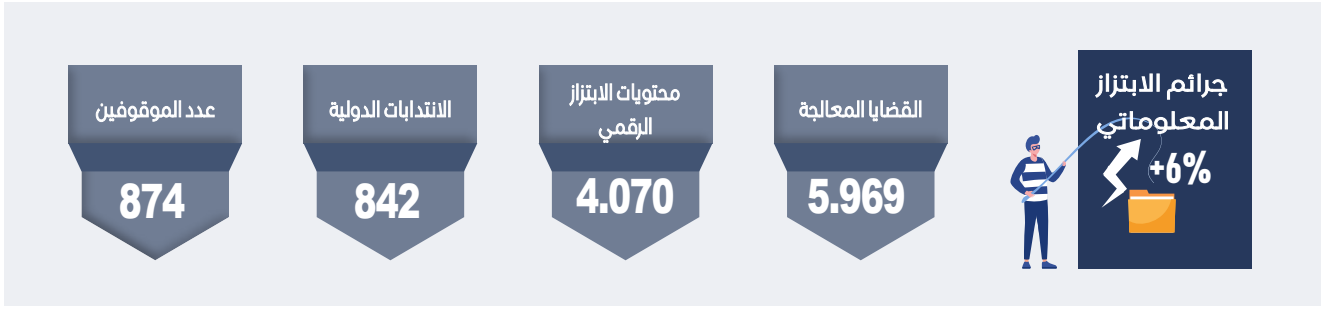

للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، وفرقة الأبحاث والتدخلات التابعة للفرقة الوطنية للشرطة القضائية، وجميع المصالح اللامركزة للأمن الوطني، مما مكن من تجفيف منابع ترويج هذه المخدرات التركيبية وتوقيف 575 شخصا ضالعا في ترويجها، فضلا عن حجز 05 كيلوغرامات و175 غراما من هذه المادة المخدرة.

أما بخصوص الجرائم المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة وجرائم الابتزاز المعلوماتي فقد سجلت زيادة قدرها 6 بالمائة، بعدد قضايا ناهز 5969 قضية، في حين بلغ عدد المحتويات ذات الطبيعة الابتزازية المرصودة 4070 محتوى إجرامي، وعدد الانتدابات الدولية الموجهة في هذه القضايا 842 انتداباً، مقارنة مع 752 خلال السنة المنصرمة، بينما بلغ عدد الموقوفين والمحالين على العدالة في هذا النوع من الجرائم 874 شخصا.

أما قضايا الابتزاز الجنسي باستعمال الأنظمة المعلوماتية، فقد تم تسجيل 508 قضية، بنسبة ارتفاع ناهزت 18 بالمائة، وأسفرت عن توقيف 182 متورطا في ارتكاب هذه الأفعال الإجرامية، التي استهدفت 515 ضحية من بينهم 109 أجنبيا.

وبخصوص قضايا الهجرة غير الشرعية، فقد تكللت جهود مصالح الأمن الوطني بإجهاض محاولة هجرة 28 ألف و863 مرشحا للهجرة غير النظامية، من بينهم 18 ألف و820 شخصا من جنسيات أجنبية مختلفة، كما تم تفكيك 121 شبكة إجرامية وتوقيف 594 منظما ووسيطا للهجرة. وقد بلغت وثائق السفر وسندات الهوية المزورة المحجوزة في إطار هذا النوع من القضايا 707 وثيقة، فضلا عن حجز 215 قاربا و31 ناقلة استخدمت في تنظيم عمليات الهجرة.

أما بالنسبة للجرائم المالية والاقتصادية، فقد واصلت مصالح الأمن الوطني تقوية وتطوير تقنيات

البحث الجنائي في هذا النوع من الجرائم، سواء على مستوى الفرقة الوطنية للشرطة القضائية أو الفرق الجهوية للشرطة القضائية الأربعة التابعة لها في كل من الرباط والدار البيضاء وفاس ومراكش. وقد عالجت هذه الفرق 529 قضية تتعلق بالرشوة واستغلال النفوذ واختلاس وتبديد أموال عمومية والابتزاز، بنسبة زيادة ناهزت 14 بالمائة مقارنة مع السنة المنصرمة، بينما

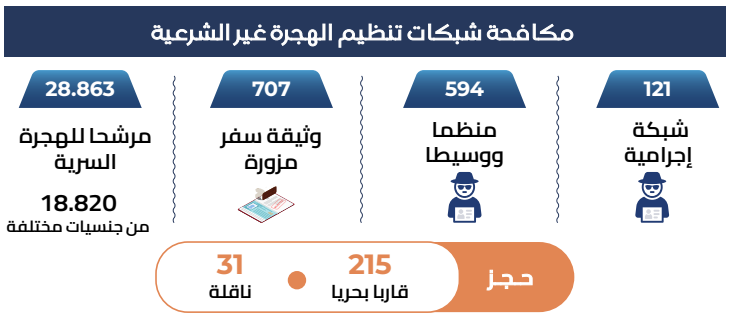

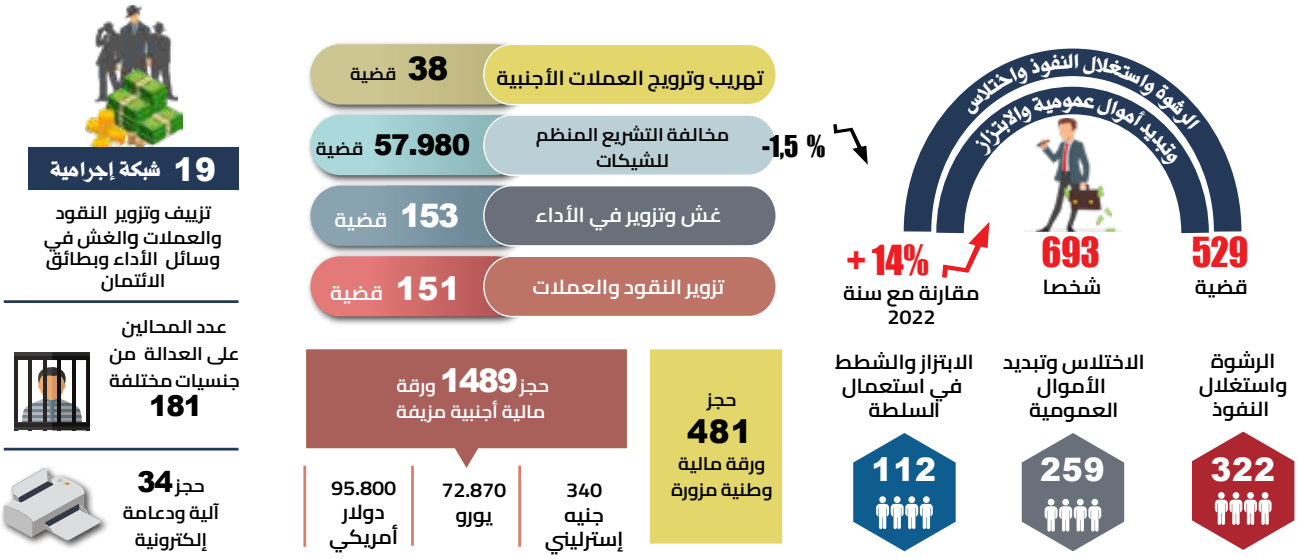

بلغ عدد المشتبه فيهم الذين خضعوا للبحث في هذه القضايا 693 شخصا، من بينهم 322 في قضايا الرشوة واستغلال النفوذ، و259 مشتبه به في قضايا الاختلاس وتبديد الأموال العمومية، و112 في قضايا الابتزاز والشطط في استعمال السلطة.

وبخصوص جرائم تزييف النقود والاستعمال التدليسي لوسائل الأداء وتهريب العملة، عالجت مصالح الأمن الوطني خلال هذه السنة 38 قضية تتعلق بتهريب وترويج العملات الأجنبية، و57 ألف و980 قضية تتعلق بمخالفة التشريع المنظم للشيكات بتراجع ناهز 15 بالمائة، و153 قضية غش وتزوير في سندات الأداء، و151 قضية تتعلق بتزوير النقود والعملات. وقد عرف هذا النوع من القضايا حجز 481 ورقة مالية وطنية مزورة و1489 ورقة مالية أجنبية مزيفة بمبلغ إجمالي قدره 95.800 دولار أمريكي و74.820 يورو و340 جنيه استرليني، فضلا عن تفكيك 19 شبكة إجرامية تنشط في تزييف وتزوير النقود والعملات والغش في وسائل الأداء وبطائق الائتمان، بينما بلغ عدد المحالين على العدالة 181 شخصا من جنسيات مختلفة، وحجز ما مجموعه 34 آلية ودعامة إلكترونية تستخدم في القرصنة والتزوير والأداء التدليسي.

وفي الشق المتعلق بمكافحة الإرهاب والتطرف والإشادة بالأعمال الإرهابية، أحالت الفرقة الوطنية للشرطة القضائية هذه السنة على النيابة العامة المختصة 29 شخصا للاشتباه في تورطهم في هذا النوع من القضايا وذلك دون احتساب الخلايا الإرهابية التي تم تفكيكها من طرف المكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، والتي كان من بينها الخلية الإرهابية المتورطة في قتل موظف شرطة بمنطقة الرحمة بالدار البيضاء.

2 حصيلة الشرطة العلمية والتقنية

شهدت سنة 2023 المصادقة على شهادة الجودة العالمية (إيزو 17025) لمختلف فروع مختبر الشرطة العلمية والتقنية بالدار البيضاء، وهي المصادقة التي تواصلت لست سنوات متعاقبة، مما انعكس بشكل إيجابي على جودة الخبرات العلمية المنجزة، وعلى مستوى الرفع من معدل زجر القضايا الإجرامية، كما ساهم كذلك في توطيد آليات المحاكمة العادلة بالاعتماد على الدليل العلمي في الأبحاث الجنائية.

وبلغة الإحصائيات والمؤشرات الرقمية، أنجزت المصالح التقنية التابعة لمعهد العلوم والأدلة الجنائية للأمن الوطني 714 خبرة على الوثائق والمحررات المزورة بزيادة قدرها 9 بالمائة، و137 خبرة على الأوراق المالية الأجنبية والوطنية المزيفة، و264 خبرة باليستية منجزة على 149 سلاحا ناريا و7889 من الذخائر والمقذوفات بنسبة زيادة قدرها 31 بالمائة مقارنة مع السنة الماضية.

كما سجلت المصلحة المركزية للتصوير والأدلة الرقمية الجنائية وكذا المختبرات الجهوية لتحليل الآثار الرقمية ما مجموعه 6249 طلب خبرة، انصبّت على 24 ألف و266 دعامة إلكترونية، مسجلة ارتفاعاً قدره 12 بالمائة مقارنة مع السنة المنصرمة. أما بخصوص المختبر الوطني للشرطة العلمية والتقنية بالدار البيضاء، فقد توصل خلال السنة الجارية ب 20.129 طلب خبرة، من بينها 16.635طلب تحليل ومطابقة عينات الحمض النووي بزيادة ناهزت 23 بالمائة مقارنة مع السنة المنصرمة، و1391 طلب خبرة في ميدان الكيمياء الشرعية بنسبة ارتفاع قدرها 22 بالمائة، في حين أنجزت المصلحة الشرعية للمخدرات والسموم الخبرات العلمية الضرورية في 2061 قضية مرتبطة بالمخدرات والمؤثرات العقلية بنسبة زيادة قدرها 14 بالمائة.

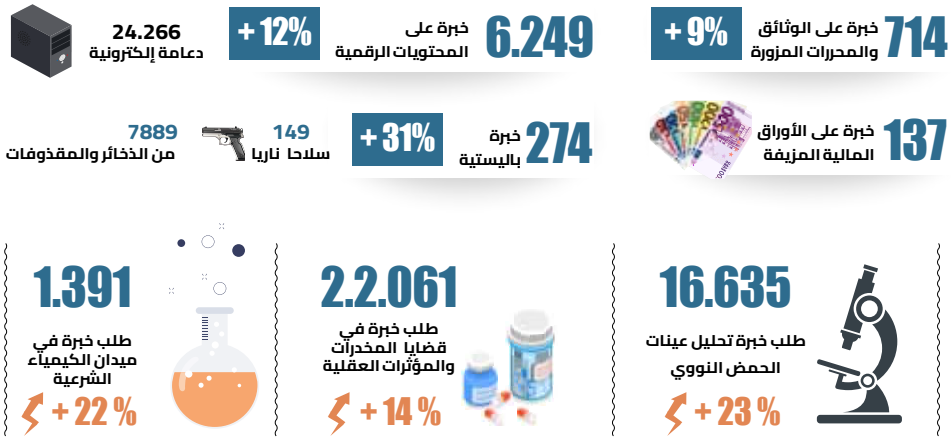

© 2023 DGSN

3 تعزيز الشراكات في مجال التعاون الأمني

تميزت السنة الجارية بمواصلة مسار تدعيم وتكثيف عمليات التعاون الأمني الدولي مع مختلف الشركاء الدوليين، من وكالات حكومية ومنظمات مهتمة بالشأن الأمني وبتطبيق القانون، وانصب هذا التعاون أساسا على التنسيق العملياتي وعلى المساعدة التقنية مع الدول الصديقة والشريكة. وقد تم تتويج هذا التعاون المثمر بالمصادقة بالإجماع على احتضان المملكة المغربية لأشغال الدورة الثالثة والتسعين للجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية أنتربول في سنة 2025، والتي تجمع رؤساء وممثلي أجهزة الأمن في 196 دولة عضو، كما تم اختيار المغرب لتنظيم المؤتمر 47 لقادة الشرطة والأمن العرب الذي احتضنته مدينة طنجة يومي 6 و7 دجنبر 2023.

كما عرفت السنة الجارية توطيد علاقات التعاون الأمني الثنائي والمتعدد الأطراف، إذ شاركت المديرية العامة للأمن الوطني في اللقاءات رفيعة المستوى المنعقدة في إطار منظمة الأنتربول والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والاتحاد الإفريقي، وتم كذلك عقد لقاءات ثنائية تناولت قضايا تعزيز الأمن الدولي مع كل من رئيس المنظمة الدولية للشرطة الجنائية أنتربول، ومع مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، والمدير العام للشرطة الوطنية الفرنسية، والمديرة العامة بالنيابة لجهاز أمن الدولة ببلجيكا ومع نائب رئيس أمن الدولة السعودي، والأمينة العامة لنظام المعلومات بالبرتغال، والمدير العام لجهاز المخابرات الوطنية بالبرتغال، ومع رئيس المكتب الاتحادي الألماني لحماية الدستور، والمدير العام لمصالح حماية الدولة والاستخبارات بالنمسا... إلخ.

وبخصوص المؤشرات الرقمية لهذا التعاون، عالج قطب التعاون الأمني الدولي التابع للمديرية العامة للأمن الوطني 6473 ملفا وطلب معلومات، بزيادة قدرها 12 بالمائة مقارنة مع سنة 2022، شكلت فيها

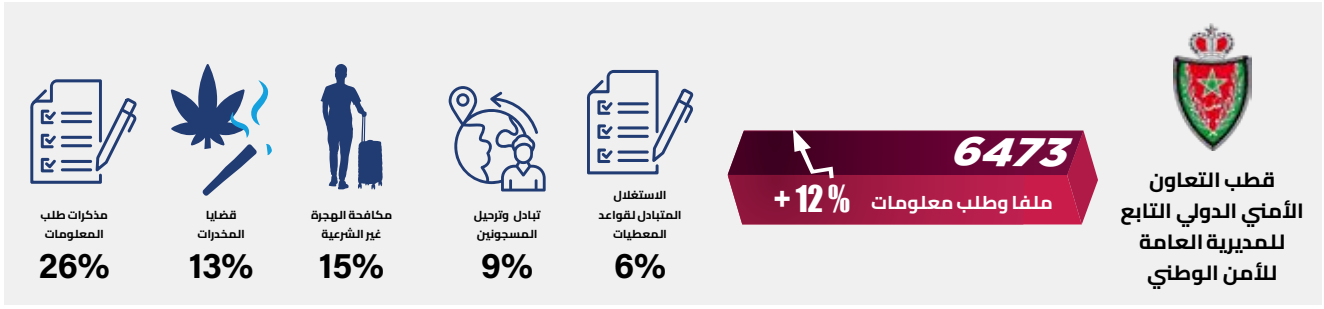

قضايا المخدرات نسبة 13 بالمائة، ومكافحة الهجرة غير الشرعية 15 بالمائة، وتبادل وترحيل المسجونين لقضاء ما تبقى من عقوبتهم في بلدانهم الأصلية 9 بالمائة، والاستغلال المتبادل لقواعد المعطيات 6 بالمائة، ومذكرات طلب المعلومات 26 بالمائة...إلخ.

أما على صعيد التعاون العملياتي، فقد قام المكتب المركزي الوطني (أنتربول الرباط) بمتابعة تنفيذ 119 إنابة قضائية دولية صادرة عن سلطات أجنبية، كما قام بنشر وتعميم 121 أمرًا دوليا بإلقاء القبض، وهو ما مكن من توقيف 92 شخصا مبحوثا عنهم على الصعيد الدولي من طرف السلطات القضائية المغربية. أيضا عمم نفس المكتب 3280 مذكرة بحث على الصعيد الوطني استجابة لطلبات صادرة عن مصالح أمنية في دول أجنبية، ونشر كذلك 245 إعلان بحث صادر عن شعب الاتصال في الدول العربية، بينما تم نشر 2006 مذكرة لتوقيف سريان الأبحاث الدولية و342 مذكرة إيقاف الأبحاث المذاعة على الصعيد العربي.

وبخصوص مسطرة تسليم المجرمين، شهدت سنة 2023 تسليم واستقدام 54 شخصا كانوا يشكلون موضوع أوامر دولية بإلقاء القبض صادرة عن

السلطات المغربية، مقارنة مع 69 شخصا في سنة 2022، كما تم تنفيذ إجراءات تسليم 48 مواطنا أجنبيا تم توقيفهم بالمغرب وصدر بشأنهم مرسوم التسليم للسلطات القضائية في الدول الطالبة.

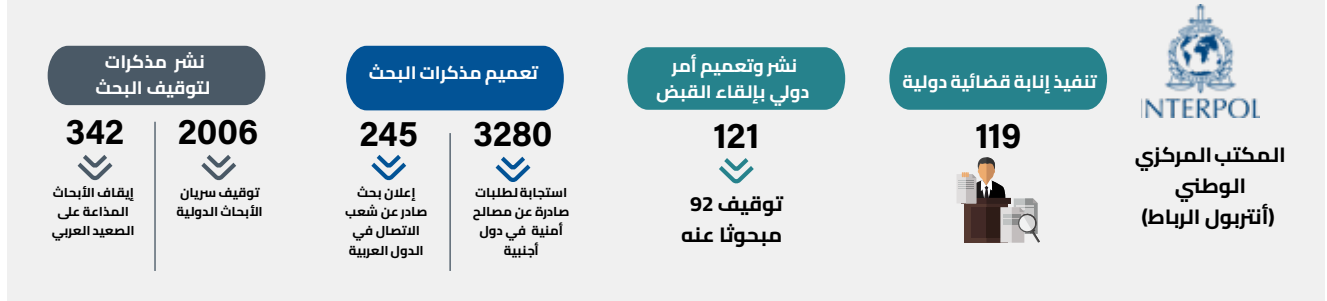

4 مؤشرات السلامة المرورية.

عرفت سنة 2023 تسجيل 85.475 حادثة سير بدنية في المجال الحضري، في مقابل 80.091 حادثة مماثلة خلال نفس الفترة من سنة 2022، أي بنسبة ارتفاع في حدود 7 بالمائة، وهو المعطى الذي انعكس بشكل مباشر على الحصيلة الإجمالية لضحايا حوادث السير، التي سجلت 993 قتيلا خلال السنة الجارية، مقابل 834 قتيلا خلال نفس الفترة من سنة 2022، و4413 مصابا بجروح خطيرة و111.478 مصابا بجروح خفيفة.

وبخصوص إجراءات المراقبة الطرقية، فقد مكنت من إنجاز 374.446 محضرا لمخالفات قانون السير والجولان مقابل 372.086 محضر مخالفة خلال سنة 2022، أي بنسبة زيادة تقارب واحد بالمائة تقريبا، بينما سجلت محاضر المخالفات الجزافية والتصالحية ATF التي تم تحصيلها خلال السنة الجارية انخفاضا طفيفا، حيث انتقلت من 1.728.209 مخالفة جزافية خلال السنة المنصرمة إلى 1.711.208 مخالفة خلال السنة الجارية.

وفي سياق متصل، واصلت مصالح الأمن تقوية شراكتها المؤسساتية مع الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية «NARSA»، والتي شملت تنفيذ مجموعة من البرامج الاستراتيجية في مجال الوقاية والتوعية من حوادث السير، وهي الشراكة التي أسفرت عن تزويد فرق السير والجولان بمعدات لوجستيكية وأخرى للمراقبة الطرقية، شملت خلال السنة الجارية توزيع 120 دراجة نارية من الحجم المتوسط والكبير. كما شهدت سنة 2023 كذلك إنجاز وتعميم صيغة محينة ومنقحة من دليل المراقبة الطرقية لفائدة أعوان وموظفي الشرطة، لضمان التكوين المنهج والتطبيق السليم للمقتضيات ذات الصلة بالسلامة المرورية، علاوة على اعتماد منهج جديد للتكوين في التعامل مع مستعملي الطريق، يتضمن جردا وافيا للممارسات الفضلى للتعامل مع المواطنين أثناء استعمال الطرق العمومية، سواء تعلق الأمر بالراجلين أو السائقين ومرافقيهم.

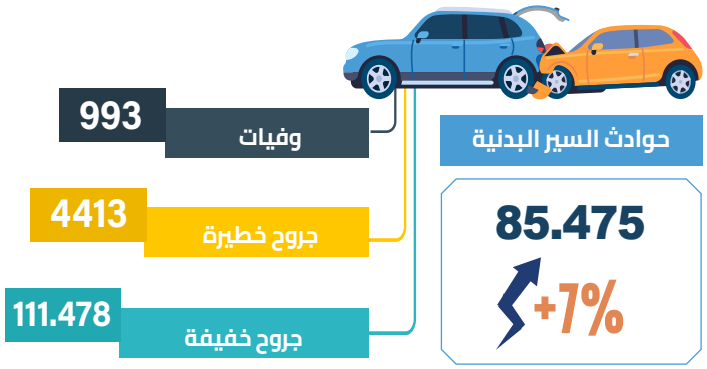

محاضر مخالفات قانون السير
374.446
+1%

محاضر المخالفات الجزافية والتصالحية
1.711.208

مواكبة الأحداث الوطنية والدولية الكبرى، بلورة النموذج الأمني المغربي

1 مواكبة الجهد العمومي لإغاثة منكوبي زلزال الحوز:

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، ومنذ الساعات الأولى للإعلان عن تسجيل كارثة زلزال الحوز الذي ضرب عدة مناطق بالأطلس الكبير، عملت المديرية العامة للأمن الوطني على تفعيل نظام التعبئة الخاص بتدبير المخاطر، وجندت جميع مواردها البشرية واللوجيستكية للمساهمة في الجهد العمومي بغرض إنقاذ الضحايا وتأمين ممتلكاتهم وحماية النظام العام، حيث تم تجنيد عناصر الفرق المتنقلة للمحافظة على النظام ووضعها رهن إشارة ولايتي أمن مراكش وأكادير، فضلا عن استدعاء كافة الفرق المختصة في البحث والإنقاذ، القادرة على المساهمة في مجهودات البحث وإنقاذ المنكوبين جراء هذه الكارثة الطبيعية.

وقد شملت تدخلات مصالح الأمن الوطني مهام تأمين الممتلكات والأشخاص في المناطق التابعة لنفوذها، بالإضافة إلى دعم باقي القوات العمومية بالمناطق القروية المنكوبة، حيث تم وضع ترتيبات متكاملة لحماية الأشخاص والممتلكات بمناطق الإيواء المؤقتة وتسهيل وصول المساعدات الأولية لهم، كما شاركت الفرق المتنقلة للمحافظة على النظام بشكل فعلي في عمليات إزالة الركام وانتشال المصابين وجثث الضحايا وتأمين عملية نقلها إلى المؤسسات الاستشفائية داخل المدن والحواضر الكبرى لمراكش وأكادير وتارودانت وبني ملال.

وسارعت المديرية العامة للأمن الوطني أيضا إلى تأطير المبادرات الطوعية والتلقائية لموظفات وموظفي الشرطة الذين انخرطوا في عملية التبرع بالدم لفائدة ضحايا ومنكوبي الهزة الأرضية، حيث شارك في هذه العملية الإنسانية المواطنة 11.559 موظف وموظفة شرطة على الصعيد الوطني، ساهموا بشكل فعلي في إغناء بنك الدم الوطني خلال هذه الكارثة الطبيعية.

© 2023 DGSN

© 2023 DGSN

وضمن نفس الجهد العمومي، أوفدت المديرية العامة للأمن الوطني مخبزتين متنقلتين إلى منطقة «تحناوت» بضواحي مراكش، للمساهمة في إمداد السكان والضحايا المتضررين بالخبز وتمكينهم من وسائل الإعاشة الضرورية، وهي عبارة عن وحدات متنقلة لإعداد وطهي الخبز، يَسهُل قَطرها عبر شاحنات، وتتكون من آلات كهربائية للعجين بطاقة إنتاجية كبيرة وأفران للطبخ والطهي ومُعدات لإعداد الخبز على مدار الساعة، وهي الوحدات التي كانت تَعمل في العادة رهن إشارة الوحدات المتنقلة لحفظ النظام.

وفي سبيل تقديم الدعم لمتضرري هذه الكارثة الطبيعية، خصوصا الذين فقدوا وثائقهم التعريفية، أطلقت المديرية العامة للأمن الوطني حملة للقرب، جندت خلالها جميع مراكز تسجيل المعطيات التعريفية والوحدات المتنقلة لإنجاز وتجديد بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية بشكل مجاني لفائدة ساكنة المناطق المتضررة بكل من أكادير وتارودانت ومراكش وبني ملال وضواحيها، وهي العملية التي مكنت من إنجاز ما مجموعه 11048 وثيقة تعريفية لفائدة ضحايا الزلزال.

وإلى جانب هذا العمل الميداني المكثف، ساهم قطب المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني بمبلغ 50 مليون درهم (خمسة ملايير سنتيم)، في الصندوق الخاص بتلقي المساهمات التطوعية التضامنية لتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال، ينضاف إليها مبلغ مليون درهم كمساهمة من قبل مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي الأمن الوطني، كما ساهمت الجمعية الأخوية للتعاون المشترك وميتم موظفي الأمن الوطني بمبلغ مليون درهم وكذلك بشحنات كبيرة من الألبسة والأحذية كمساهمة عينية في المبادرات التضامنية المرتبطة بتدبير تداعيات الزلزال .

© 2023 DGSN

© 2023 MAP

2 تنظيم التظاهرات الكبرى

عملت المديرية العامة للأمن الوطني خلال سنة 2023 على بلورة رؤية استراتيجية تروم ترصيد الخبرات وتدعيمها في مجال تأمين التظاهرات الكبرى، وهو التوجه الذي واكب احتضان المملكة المغربية لمجموعة من التظاهرات ذات البعد الإقليمي والقاري والدولي، والتي كانت مصالح الأمن حاضرة فيها بقوة وفاعلية من خلال تفعيل برتوكولات عمل أمنية ونظامية، شكلت نقطة فارقة في نجاح هذه التظاهرات وزيادة إشعاع المغرب كشريك موثوق به في استضافة المحافل الدولية.

© 2023 DGSN

وارتكز النموذج المغربي في تأمين التظاهرات الكبرى على وضع مخططات أمنية متكاملة، تنطلق من إنجاز دراسات استباقية ميدانية وعملياتية للاحتياجات الأمنية لكل تظاهرة على حدة، قبل الشروع في تجنيد كافة الفرق والوحدات الشرطية المتخصصة وتوزيع المهام فيما بينها وتأطيرها، مع تزويدها بوسائل التدخل والمعدات اللوجستيكية الملائمة، لتنطلق عملية نشرها ميدانيا بالتنسيق مع القيادات الأمنية المحلية والربط فيما بينها من خلال منظومة قيادة وتأطير موحدة، تتميز بالتنسيق والقدرة على تدبير العمليات الميدانية وفق ضوابط مهنية وتنظيمية دقيقة.

وعلى المستوى العملي، ساهمت مصالح الأمن الوطني خلال سنة 2023، في تأمين 1016 تظاهرة رياضية، من بينها 910 تظاهرة وطنية في مختلف الرياضات الفردية والجماعية، بالإضافة إلى 106 تظاهرة رياضية ذات بعد دولي، من بينها على الخصوص كأس العالم للأندية وكأس إفريقيا لأقل من 23 سنة، وكأس إفريقيا للسيدات ومجموعة من مباريات المنتخب الوطني الأول، والتي عرفت جميعها تجنيد الآلاف من موظفي وموظفات الشرطة من وحدات حفظ النظام، فضلا عن العشرات من عناصر فرق شرطة الخيالة وشرطة الكلاب البوليسية المدربة وفرق مكافحة العصابات وغيرها من الفرق الشرطية المختصة في الدعم اللوجستيكي والتقني.

ووفق نفس النهج، تكفلت مصالح الأمن الوطني بمهام تأمين تظاهرات عالمية مهمة احتضنتها المملكة خلال السنة الجارية، ممثلة في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي استقطبت أكثر من 14 ألف مشارك وعرفت تجنيد أكثر من 6500 شرطي وشرطية، بالإضافة إلى تظاهرات أخرى من قبيل مهرجان مراكش السينمائي الدولي والمؤتمر السنوي 47 لقادة الأمن والشرطة العرب الذي احتضنته مدينة طنجة.

© 2023 DGSN

تدبير الحياة المهنية لموظفات وموظفي الشرطة

1 التوظيف والتكوين الشرطي... بوابة الأمن نحو الكفاءات المهنية

يبلغ عدد موظفات وموظفي الأمن الوطني حاليا 79.830 موظفا، بمتوسط عمر يناهز 40 سنة. وقد تميزت سنة 2023 بتنفيذ مجموعة من البرامج والمشاريع المرتبطة بتدبير الحياة المهنية لمنتسبي الشرطة، بدءا بمواصلة تطبيق مضامين الميثاق الجديد للتوظيف والتكوين الشرطي، الذي عرف هذه السنة تنظيم ست (06) مباريات خارجية لتوظيف 6637 موظفا، يتوزعون ما بين 30 عميدا ممتازا، و130 عميد شرطة، و250 ضابط شرطة، و50 ضابط أمن، و2050 مفتش شرطة، و4127 حارس أمن، وهي المباريات التي جرى الترشيح لها عبر بوابة إلكترونية متاحة للعموم على شبكة الأنترنت، مع توسيع نطاق الإشهار المعلن عنها ليشمل القنوات التلفزية ووسائط الاتصال الحديثة والعديد من الجرائد الوطنية، بما يضمن تكافؤ الفرص وتعميم الإعلان على جميع المترشحات والمترشحين.

إجمالي الحصيص العام للمديرية العامة للأمن الوطني

79.830 موظفا

(06) مباريات خارجية

6.637 موظف (ة) شرطة

30 عميدا ممتازا	130 عميد شرطة	250 ضابط شرطة
50 ضابط أمن	2050 مفتش شرطة	4127 حارس أمن

برامج التكوين المهني الشرطي

12.846 موظف (ة) شرطة

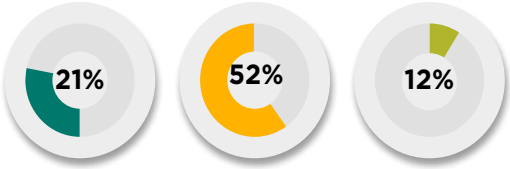

وإلى جانب المستجدات التي أدخلت على نظام التوظيف والمباريات من خلال الانفتاح على تخصصات وكفاءات أكاديمية جديدة لتعزيز جودة الموارد البشرية الشرطية، تميزت السنة الجارية باعتماد برامج جديدة للتكوين، زاوجت بين الحصص النظرية والتدريبات التطبيقية العملية بمختلف الفرق والوحدات الشرطية، فضلا عن مشاركة متدربي الشرطة في المناظرات واللقاءات المهنية المنظمة في إطار التكوين المستمر والشراكات المؤسساتية، كما تم كذلك الرفع من عدد ساعات التكوين في مختلف التخصصات المتعلقة بالشرطة العلمية والتقنية، وتحديث وعصرنة برامج ودعامات التكوين التي تراهن على التكوينات عن بعد، بشكل يسمح بنقل حصص التكوين وعرضها بكافة المدارس التابعة للمعهد الملكي للشرطة بشكل آني.

وقد استفاد من برامج التكوين المهني الشرطي خلال هذه السنة 12.846 موظفة وموظفا للشرطة، 52 بالمائة من بينهم خضعوا لدورات التكوين الأساسي الخاصة بالملتحقين الجدد بصفوف الأمن الوطني، وزهاء 21 بالمائة منهم استفادوا من حصص التكوين المستمر، وحوالي 12 بالمائة استفادوا من تدريبات متخصصة في مختلف المجالات الشرطية، خصوصا في مجال مكافحة الهجرة غير النظامية والإرهاب وتفكيك المتفجرات والشرطة العلمية والتقنية، والتعامل مع التطبيقات المعلوماتية الجديدة، فضلا

© 2023 DGSN

عن تدريب واستعمال الكلاب المدربة للشرطة وشرطة الخيالة وقيادة المركبات وآليات التدخل الشرطي، فيما بلغ عدد التكوينات المنجزة في إطار علاقات التعاون الأمني الدولي 216 دورة للتكوين، استفاد منها ما مجموعه 2198 موظفا للشرطة سواء داخل المغرب أو خارجه.

كما تميزت السنة الجارية بمواصلة تطبيق برامج التعاون الثنائي جنوب-جنوب والتعاون العربي، حيث تم تنفيذ مجموعة من برامج التكوين والتأهيل الشرطي لفائدة العديد من أجهزة الشرطة بدول إفريقية وعربية شقيقة، شملت تكوين مجموعة من موظفات وموظفي الشرطة من دول جيبوتي ودولة الإمارات العربية المتحدة، خضعوا لتدريبات ميدانية ونظرية متقدمة في مجال الأمن العمومي والشرطة القضائية والشرطة العلمية والتقنية وإدماج قواعد حقوق الإنسان ضمن الوظيفة الشرطية، ليصل عدد الأطر الأجنبية التي تم تكوينها في المغرب ما مجموعه 454 موظف وموظفة شرطة من مختلف الرتب والدرجات. كما حرصت المديرية العامة للأمن الوطني على توفير تجربة ميدانية ونظرية لأطر أمنية من دولة ليبيا الشقيقة، بغرض إطلاعهم على منظومة التكوين الشرطي بالمعهد الملكي للشرطة وآخر المستجدات في مجال البرامج الدراسية الشرطية.

وبخصوص تطوير بنيات ومدارس التكوين الشرطي، باشرت المديرية العامة للأمن الوطني عملية تأهيل وتطوير مدرسة الشرطة بمدينة إفران، وذلك في أفق أن تحتضن معهدا للتكوين الشرطي الدولي لفائدة الأطر الأمنية المغاربة وزملائهم من القارة الإفريقية، فضلا عن مواصلة العمل على إحداث أقطاب جديدة للتكوين الشرطي، ممثلة في مدارس للشرطة بكل من مدينتي الدار البيضاء ومراكش، وذلك في سياق تنزيل مخطط المديرية العامة للأمن الوطني الرامي لضمان التخصص والرفع من جودة التدريب، وتقريب مدارس التكوين من المتدربين والمتدربات، علما أن السنوات القليلة الماضية كانت قد عرفت إحداث مدارس جهوية مماثلة بكل من فاس ووجدة وطنجة والعيون.

وضمن رؤية استراتيجية تروم تحصين الوظيفة الشرطية وتدعيم البعد الحقوقي في برنامج التكوين الشرطي، أبرمت المديرية العامة للأمن الوطني وجامعة محمد الخامس بالرباط، في شهر يونيو 2023، اتفاقية إطار للشراكة والتعاون المؤسسي في مجال التدريب وتوطيد احترام حقوق الإنسان في الوظيفة الأمنية، بغرض تقوية التعاون في مختلف مجالات التدريب بمستوياته الأساسية والمستمرة والتخصصية، وترصيد المكتسبات الحقوقية التي حققتها بلادنا في مجال إعمال مبادئ حقوق الإنسان وحمايتها، فضلا عن تطوير العمل المشترك بغرض النهوض بثقافة حقوق الإنسان في مناهج التدريب والتكوين الشرطي، وجعلها مرجعا ودليلا مؤطرا لمهام موظفي الأمن الوطني المكلفين بإنفاذ القوانين.

وفي سياق متصل، وتتويجا للشراكة التي أبرمت خلال سنة 2022 بين المديرية العامة للأمن الوطني والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، عرفت سنة 2023 تنظيم مجموعة من الدورات التكوينية في مجال اعتماد معايير حقوق الإنسان ضمن منظومة العمل الشرطي، استفاد منها عدد من موظفات وموظفي الشرطة العاملين بأماكن الإيداع، تلقوا خلالها دروسا نظرية وتطبيقات عملية في مجال الحريات العامة ومعايير احترام حقوق الإنسان في التعامل مع الأشخاص الموضوعين رهن تدبير الحراسة النظرية، كما تميزت هذه السنة أيضا بتوفير جميع الظروف الكفيلة بتمكين الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب من القيام بزيارتها التفقدية وممارسة مهامها بأماكن الوضع تحت الحراسة النظرية الموجودة بمقرات الأمن الوطني.

وتدعيما للتكوين التخصصي والمستمر، عقدت المديرية العامة للأمن الوطني مجموعة من اللقاءات والمناظرات بشراكة مع الوكالة القضائية للمملكة، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، بغرض الرفع من كفاءة الأطر الأمنية في مجال تدبير الجوانب القضائية في المنازعات الإدارية وتفعيل مبادئ وآليات الحماية القانونية والقضائية لموظفي الشرطة الذين يشكلون موضوع اعتداءات جسدية أو لفظية أو إهانات أثناء مزاولة مهامهم الوظيفية في ضمان أمن الأشخاص والممتلكات.

2 التحفيز والتأديب الوظيفي.. آليات الحكامة الرشيدة:

راهنت مصالح الأمن الوطني في سنة 2023 على تدعيم إجراءات التحفيز الوظيفي، واعتمدت في ذلك على مقاربة مندمجة تضع موظف الشرطة في طليعة اهتمامات تدبير المرفق الشرطي. وقد تجسدت هذه المقاربة عمليا من خلال إرساء آليات متعددة للتحفيز والدعم المهني من جهة، وعبر توفير فضاء مهني سليم تتوافر فيه كافة ضمانات الأمن الوظيفي من جهة ثانية.

وفي هذا السياق، شهدت هذه السنة الإعلان عن الترقية السنوية الاعتيادية برسم السنة المالية 2022، وأخرى استثنائية تم الإعلان عنها بالتزامن مع تخليد الذكرى 24 لعيد العرش المجيد، وقد استفاد منهما معا ما مجموعه 19 ألف و818 شرطية وشرطيا من مختلف الرتب والأسلاك، بنسبة استفادة استثنائية ناهزت لأول مرة 80 في المائة من مجموع الموظفين المدرجين في قوائم المرشحين للترقية، والذين تتوفر فيهم شروط الترقي التي يقتضيها النظام الأساسي لموظفي الأمن الوطني.

كما حافظت المديرية العامة للأمن الوطني على «الانتظامية السنوية» في دراسة ملفات الترقية والإعلان عنها، حيث أنهت لجنة الترقي مؤخرا دراسة ملفات 11480 موظفا مسجلا في قوائم الترقية برسم سنة 2023، على أساس الإعلان عن نتائجها في موعدها الاعتيادي في نهاية السنة الجارية. وعلى غرار السنوات الأخيرة، تم إيلاء عناية خاصة للموظفين المصنفين في الدرجات الصغرى والمتوسطة، بما يضمن لهم الاستفادة من الارتقاء الوظيفي الذي يعد واحدا من أهم الحوافز الوظيفية.

وعلاقة بالتحفيز دائما، أصدرت المديرية العامة للأمن الوطني خلال السنة الجارية 14 رسالة تنويه لفائدة الموظفين الذين برهنوا على حس مهني عال خلال مزاولة مهامهم، كما واصلت تنزيل مخططها الرامي لتقريب الموظفين من محيطهم الاجتماعي والأسري، بعدما تمت الاستجابة لما مجموعه 2782 طلب انتقال، من بينهم 1264 طلبا تمت معالجتهم في إطار الآلية المستعجلة الخاصة بالحركية الوظيفية لدوافع اجتماعية أو صحية أو للالتحاق بالزوج أو

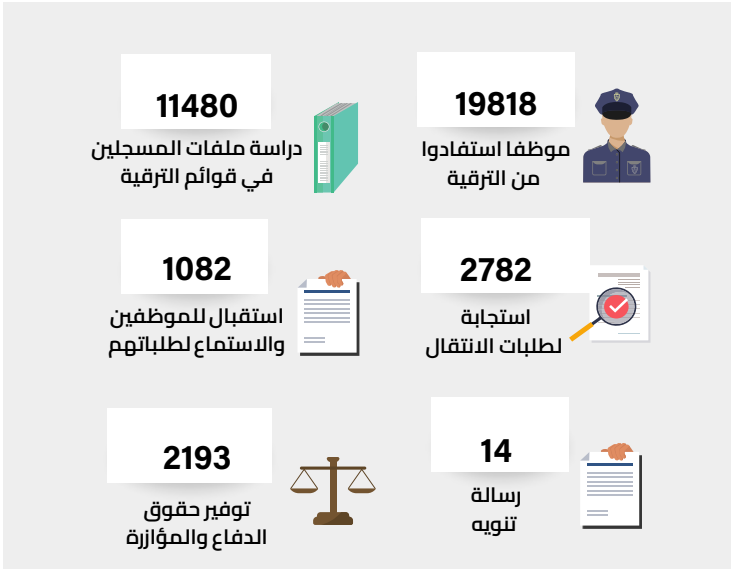

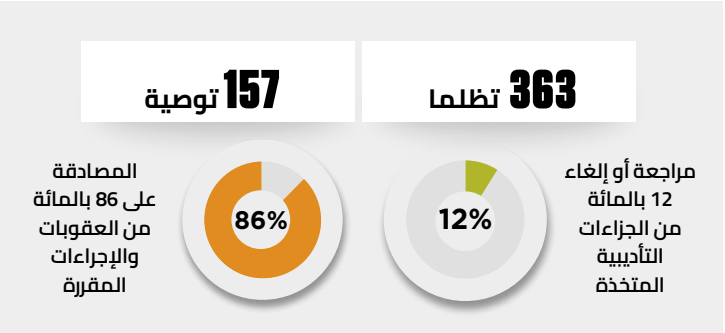

الزوجة. كما تم أيضا استقبال 1082 موظفا والاستماع لطلباتهم في إطار آلية «طلبات المقابلة» المكفولة لعموم الموظفين، وكذا توفير حقوق الدفاع والمؤازرة ل 2193 موظفة وموظف شرطة، وذلك تكريسا من المديرية العامة للأمن الوطني لمبدأ «حماية الدولة» المخول قانونا لموظفي الأمن بسبب الاعتداءات الجسدية واللفظية التي قد تطالهم أثناء مزاولتهم لمهامهم.

وتكريسا لهذا المبدأ، نظمت مصالح الأمن الوطني خلال هذه السنة دورة تكوينية بشراكة مع الوكالة القضائية للمملكة، بغرض إبراز شروط وآليات الاستفادة من حق المؤازرة، واستعراض الممارسات المثلى لمتابعة هذه الملفات أمام القضاء المختص، بما يضمن حماية الموظفين وإرساء مبدأ سيادة القانون.

وتحقيقا للإنصاف الوظيفي دائما، عملت المديرية العامة للأمن الوطني هذه السنة على تدعيم آليات التظلم الإداري التي تختص بها اللجنة المركزية للتظلمات المحدثة في ديسمبر 2018، والتي تختص بدراسة طلبات التظلم والاستعطاف الوظيفي، واقتراح التوصيات والمرئيات الكفيلة بتحقيق التوفيق بين مصلحة الموظف والمرفق العام على حد سواء. وقد توصلت اللجنة المركزية للتظلمات خلال السنة الجارية بما مجموعه 363 تظلما، وأصدرت على إثرها 157 توصية، قضت بمراجعة أو إلغاء 12 بالمائة من الجزاءات التأديبية المتخذة، بينما أوصت بالمصادقة على 86 بالمائة من العقوبات والإجراءات المقررة.

وفي الجانب المرتبط بالتخليق، أسفرت الآلية التقويمية لمعالجة الأخطاء المهنية الصادرة عن موظفي الشرطة، سواء أثناء ممارستهم لمهامهم الوظيفية، أو تلك المرتبطة بصفتهم الشرطية عندما يتم الإخلال بواجبات التحفظ والنزاهة والاستقامة الشخصية المفروضة في رجال ونساء الشرطة، عن معالجة 8283 ملفا إداريا خلال سنة 2023، أصدرت على إثرها 2151 عقوبة تأديبية، من بينها 237 قرارا بالعزل، فضلا عن اتخاذ 5502 إجراءً تقويميا ممثلا في رسائل الملاحظة وإعادة التكوين .

كما باشرت لجان التفتيش للأمن الوطني خلال السنة الجارية 520 بحثا إداريا، من بينها 147 بحثا تم إجراؤه على ضوء وشايات تم التعاطي معها بالجدية اللازمة، وشملت 1651 موظفا للشرطة، وقد تميزت هذه الأبحاث بإجراء تحريات معمقة حول كافة الاختلالات المفترضة المنسوبة لمصالح وموظفي الأمن الوطني، وإجراء عمليات مراقبة وافتحاص لمختلف جوانب العمل الشرطي، حيث خلص 14 بحثا من بينها إلى وجود عناصر تأسيسية لأفعال مخالفة للقانون الجنائي، أحيلت على مصالح الشرطة القضائية لإشعار النيابات العامة المختصة والتماس فتح أبحاث قضائية بشأنها .

3 الرعاية الاجتماعية والصحية لأسرة الأمن الوطني:

في ميدان الدعم الاجتماعي المقدم لفائدة موظفي الشرطة الممارسين والمتقاعدين وذوي حقوقهم، قدّمت مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي الأمن الوطني مساعدات مباشرة عبارة عن منح مالية وعينية لفائدة منخرطيها، استفاد منها 1084 منخرطا، ممن كانوا ضحايا إصابات بليغة أثناء ممارسة مهامهم الوظيفية أو أصيبوا بأمراض خطيرة، والذين تمت معالجة ملفاتهم عبر مسطرة استعجالية، كما تم تقديم دعم مادي مباشر وقسيمات شراء خلال المناسبات الدينية لفائدة 4054 أرملة و289 متقاعدا من أسرة الأمن الوطني ممن يتقاضون معاشا شهريا محدودا .

أما بخصوص الجانب الروحي لموظفي الشرطة، فقد تميزت السنة الجارية بتوسيع قاعدة المستفيدين من مناسك الحج، حيث تم التكفل بمصاريف الحج لفائدة 295 مستفيدا من أسرة الأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني، من بينهم 168 مستفيدا حصلوا على التغطية الشاملة لمصاريف الحج، و127 مستفيدا تلقوا مبلغ 20 ألف درهم كدعم مالي جزئي بعدما تم اختيارهم في القرعة العامة للحج.

وفي سياق متصل، استفاد أبناء وأيتام مؤسسة

منح مالية وعينية

1084 منخرطا

دعم مادي مباشر وقسيمات شراء

4054 أرملة

289 متقاعدا

مناسك الحج

295 مستفيدا من أسرة الأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني

168 مستفيدا التغطية الشاملة لمصاريف الحج

127 مستفيدا مبلغ 20 ألف درهم كدعم مالي جزئي

المخيمات الصيفية

استفادة 3181 طفلا وطفلة من أبناء وأيتام موظفي الأمن الوطني

الأمن الوطني من مبادرات ترفيهية ودراسية متعددة، وذلك بعد عودة تنظيم المخيمات الصيفية إلى وتيرتها الاعتيادية بعد انتهاء تداعيات الجائحة الصحية. وقد استفاد منها هذه السنة 3181 طفلا وطفلة، وتمت برمجة هذه المخيمات على أربعة مراحل من الاصطياف بمنتجعات سياحية ومراكز اصطياف بكل مدن أكادير وبوزنيقة وإفران وتطوان. كما عملت مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية هذه السنة على مواصلة تقديم دعم مادي قار ومستدام لفائدة أبناء وأيتام موظفي الشرطة المتفوقين دراسيا، حيث تم تسليم منحة دراسية قدرها 10.000 درهم سنويا، متواصلة على مدى خمس سنوات كاملة من التعليم الأكاديمي العالي لفائدة 36 طالبا، في أفق توسيع قاعدة الاستفادة من هذا البرنامج بشكل دوري، لتصل إلى 60 مستفيدا في السنة في المستقبل القريب، بينما تم تسليم مكافآت مالية ل 116 تلميذا وتلميذة ممن حصلوا على معدلات عالية في امتحانات الباكالوريا.

تسليم منحة دراسية قدرها 10.000 درهم سنويا، متواصلة على مدى خمس سنوات كاملة من التعليم الأكاديمي العالي لفائدة 36 طالبا

تسليم مكافآت مالية ل 116 تلميذا وتلميذة ممن حصلوا على معدلات عالية في امتحانات الباكالوريا

مبادرات اجتماعية وصحية

الولوج إلى خدمات صحية وتجارية بتعرفة تفضيلية

تلقي خدمات تجارية وصحية وتأمينية بشروط تفضيلية

ودعما للمبادرات ذات الطابع الاجتماعي، أبرمت مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي الأمن الوطني اتفاقيات شراكة وتعاون مع شركات للتأمين ومجموعة من المصحات والمقاولات الوطنية، تسمح لموظفات وموظفي الشرطة وذوي حقوقهم من الولوج إلى خدمات صحية وتجارية بتعريفة تفضيلية، من بينها اتفاقية شراكة تروم ولوجهم لحزمة الخدمات التي يقدمها اثنان من مزودي خدمات الهاتف والأنترنيت على الصعيد الوطني بتكلفة مخفضة. وتضاف هذه الشراكات إلى أخرى مماثلة جرى عقدها خلال السنوات المنصرمة، والتي تسمح لأسرة الأمن الوطني بتلقي خدمات تجارية وصحية وتأمينية بشروط تفضيلية.

أما بخصوص باقي الخدمات الصحية الأساسية،

فقد عكفت مفتشية مصالح الصحة التابعة للأمن الوطني خلال السنة الجارية على بلورة مخطط العمل المرحلي «الصحة 2026»، الذي يتضمن رؤية جديدة لتدبير المرافق الصحية للأمن تتمثل في دعم المبادرات الاستباقية والوقائية، وتنشيط عمليات المراقبة الصحية، وتنويع العرض الطبي الأساسي والتخصصي لفائدة موظفات وموظفي الشرطة.

كما عرفت السنة الجارية كذلك، مواصلة تقديم حزمة العلاجات الأساسية لفائدة موظفات وموظفي الشرطة، والتي وصل مجموعها 184.378 استشارة وتدخلا طبيا، من بينها 65.127 استشارة في مجال الطب العام، و44.279 استشارة في طب الشغل، و7716 استشارة تخصصية، و20.779 إسعافا في طب الأسنان و7196 استشارة في مجال الدعم النفسي... الخ.

وعلى صعيد آخر، أجرت مفتشية مصالح الصحة للأمن الوطني 1261 زيارة مراقبة طبية لأماكن الإيداع تحت الحراسة النظرية وأماكن الاحتفاظ بالأحداث

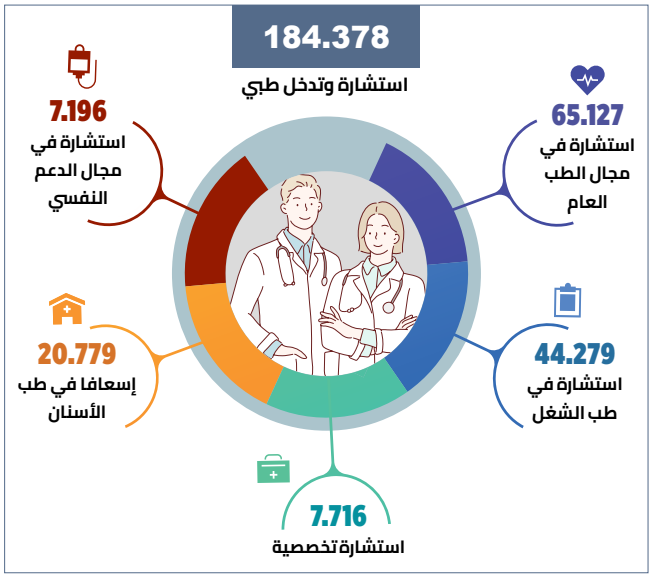

1261 زيارة مراقبة طبية لأماكن الإيداع تحت الحراسة النظرية وأماكن الاحتفاظ بالأحداث القاصرين

© 2023 DGSN

القاصرين الذين يخضعون لإجراءات البحث القضائي، وذلك للإطلاع على الظروف الصحية لهؤلاء الأشخاص الذين يخضعون لتدابير تقييد الحرية في مرحلة ما قبل المحاكمة.

وفي مجال الخدمات الصحية دائما، تميزت سنة 2023 بمواصلة نهج تعزيز وتنويع العرض الصحي على المستوى الجهوي، وذلك من خلال تجهيز وافتتاح المركز الصحي التابع للأمن الوطني بمدينة الدار البيضاء، وهو عبارة عن بنية صحية لاممركزة تروم تقديم خدمات واستشارات طبية وعلاجية أولية لفائدة موظفي الشرطة وأفراد أسرهم ، والتي جاءت لتعزز باقة الخدمات الطبية المتقدمة والمندمجة التي تقدمها باقي المراكز المركزية والجهوية للصحة، وفي مقدمتها مركز الفحص بالأشعة والتحاليل الطبية للأمن الوطني بمدينة الرباط، الذي تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بتدشينه في سنة 2019.

وقد شهد مركز الفحص بالأشعة والتحاليل الطبية بالرباط، خلال السنة الجارية، عملية توسعة كبيرة لمرافقه وتجهيزاته، حيث أصبح يتألف من ثلاث بنايات متكاملة، مخصصة للفحص بالأشعة، والتحليلات الطبية، إضافة إلى مركز صحي يومي لتقديم الاستشارات الطبية في مختلف التخصصات. وقد تم تجهيز هذا المركز بمختبر للميكروبيولوجيا (الكشف عن الجراثيم والفطريات والطفيليات والفيروسات)، ومختبر للكيمياء الحيوية والمناعة الذاتية، ومختبر أمراض الدم، ووحدة لتشخيص داء كوفيد، علاوة على وحدات للفحص بالأشعة مجهزة بمعدات طبية رقمية متطورة تعتمد تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتشتمل على "السكانير"، وجهاز التصوير بالرنين المغناطيسي، وجهاز الفحص بالصدى، وجهاز الفحص "الماموغرافيا" للكشف عن سرطان الثدي...الخ.

ويتوفر هذا المركز كذلك على وحدة استشفائية متعددة الخدمات، تقدم فحوصات طبية مجانية بمختلف التخصصات الطبية الحيوية التي تشمل أمراض الغدد، وأمراض القلب والشرايين، والأمراض التنفسية، وأمراض الأطفال والنساء، إضافة إلى استشارات طبية في التخصصات الجراحية كجراحة العظام، وجراحة الدماغ والأعصاب والجراحة العامة، واختصاصات أخرى، بالإضافة للطب العام وطب الأسنان والتتبع النفسي والترويض الطبي، وكذا النقل والإسعاف الطبي.

ودعما للمبادرات الصحية، صرفت المديرية العامة للأمن الوطني خلال هذه السنة دعما ماليا استثنائيا لفائدة 269 موظفا، في حدود 20 ألف درهم لكل مستفيد، ممن يعانون شخصيا أو ذويهم من أمراض خطيرة، وذلك لمساعدتهم على تحمل أعباء العلاجات المكلفة. وقد تضاعف هذا الدعم عدة مرات خلال السنوات الماضية، حيث استفاد منه 85 موظفا خلال سنة 2021، و126 مستفيدا في سنة 2022، ليصل هذه السنة 269 مستفيدا.

© 2023 DGSN

التواصل الأمني.. آلية لتدعيم الإحساس بالأمن

راهنت المديرية العامة للأمن الوطني خلال سنة 2023 على تنويع وتقوية آليات التواصل الأمني، بغرض توطيد الإحساس بالأمن، ومواكبة عمل المصالح العملياتية للأمن، وتسليط الضوء على الترتيبات الأمنية المعتمدة لاحتضان وتنظيم التظاهرات الكبرى التي تحتضنها بلادنا. وفي هذا الصدد، أنجزت مصالح التواصل الأمني ما مجموعه 4955 نشاطا تواصليا، من بينها 1488 نشاطا يتعلق بمهام الإخبار، تتنوع ما بين البلاغات والأخبار الصحفية المرتبطة بقضايا المرفق الأمني والجرائم الماسة بالشعور بالأمن، وكذا نشر 56 بيان حقيقة لتفنيد ودحض الأخبار الزائفة، بالإضافة إلى إنجاز 2873 روبورتاجا مصورا بالشراكة مع عدد من القنوات التلفزية والمنابر الإعلامية الوطنية والدولية.

وفي مجال الإعلام الرقمي، نشرت مصالح الأمن الوطني 538 محتوى على حساباتها في مختلف مواقع التواصل الاجتماعي، ركزت فيها على توضيح حقيقة بعض الجرائم، وتكذيب الأخبار الزائفة خصوصا تلك التي ارتبطت بتداعيات الزلزال الذي ضرب مناطق الأطلس الكبير، فضلا عن مواكبة العمل النظامي لمصالح الأمن. وقد بلغ عدد المنخرطين حاليا في

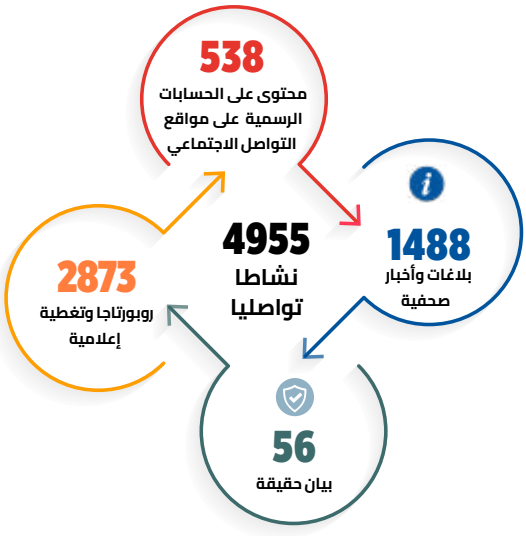

1.127.944 منخرط

480.944
منخرط

207.000
منخرط

440.000
منخرط

الحسابات الرسمية لمصالح الأمن مليون و127 ألف و944 منخرط، يتوزعون كالآتي: 480 ألف و944 في حساب إكس (تويتر سابقا)، و440 ألف في حساب فايسبوك، و207 ألف في حساب إنستغرام.

وفي سياق متصل، واصلت مصالح التواصل الأمني نشر مجلات الشرطة على منصتها الإلكترونية، لتمكين الجميع من الولوج إلى المعلومة الأمنية، كما قامت بأرشفة جزء من الأعداد القديمة ونشرها في محاولة لتوثيق التاريخ الأمني، وذلك في أفق رقمنة جميع الأعداد القديمة ابتداءً من سنة 1961.

وفي المجال الرقمي دائما، أعدت مصالح التواصل الأمني عددا من الأشرطة والمحتويات التحسيسية المصورة الموجهة للمواطنين، من بينها الوصلة الخاصة بتنظيم أيام الأبواب المفتوحة للأمن الوطني، والوصلة الإشهارية الخاصة بولوج مباريات الشرطة، فضلا عن

290 ألف مشاهدة

4800 إعجاب

الحملات التحسيسية والتوعوية بالمؤسسات التعليمية

141.241 تلميذة وتلميذ

1816 مؤسسة تعليمية

الدورة الرابعة لأيام الأبواب المفتوحة 2023

مليون و150 ألف زائر

خمسة ملايين مشاهد زاروا الحساب الرسمي للتظاهرة على وسائط الاتصال الرقمي

محتويات ذات طابع مؤسساتي، من بينها الفيديو الذي قدمته المملكة المغربية لنيل شرف احتضان الدورة الثالثة والتسعين للجمعية العامة لمنظمة الأنتربول في عام 2025، والشريط الذي فازت من خلاله المديرية العامة للأمن الوطني بجائزة أحسن فيلم توعوي على الصعيد العربي في مجال الشرطة المجتمعية، والذي تناول تضحيات عناصر القوات العمومية في مساعدة وإغاثة ضحايا الزلزال.

وعلاقة بموضوع هذه الكارثة الطبيعية، أفردت مصالح التواصل الأمني حيزا مهما من عملها لرصد المحتويات الزائفة التي برزت خلال مرحلة تدبير الزلزال، وسلطت الضوء على مساهمات الأمن الوطني في مساعدة الضحايا والتخفيف من آثار هذه الكارثة. وقد عرفت المحتويات المنشورة في هذا الصدد تجاوبا كبيرا من طرف المواطنين، حيث بلغ مستوى التجاوب مع بعض التدوينات والتغريدات أكثر من 290 ألف مشاهدة و4800 إعجاب في التغريدة والتدوينة الواحدة.

وتدعيما لمظاهر الشرطة المجتمعية، التي تجعل من خدمة المواطن والقرب منه هما مناط ومرجعية العمل الأمني، نظمت المديرية العامة للأمن الوطني خلال سنة 2023 النسخة الرابعة من أيام الأبواب المفتوحة للأمن بمدينة فاس، بالتزامن مع ذكرى تأسيس الأمن الوطني، وهي التظاهرة التواصلية التي شهدت حضورا جماهيريا غير مسبوق ناهز مليون و150 ألف زائر خلال خمسة أيام، فضلا عن أكثر من خمسة ملايين مشاهد زاروا الحساب الرسمي للتظاهرة على وسائط الاتصال الرقمية.

وفي سياق متصل، استأنفت مصالح الأمن الوطني تنفيذ مخططها الرامي لتدعيم التحسيس بالوسط المدرسي، وتحصين التلاميذ ضد مخاطر الجنوح وإساءة استعمال الأنظمة المعلوماتية، حيث بلغ عدد التلميذات والتلاميذ المستفيدين من عمليات التوعية والتحسيس خلال النصف الأول من الموسم الدراسي الحالي 141 ألف و241 مستفيدا، يتوزعون على 1816 مؤسسة تعليمية. كما عقدت مصالح الأمن على المستوى الجهوي والمحلي اجتماعات تنسيقية وتشاورية مع 1821 جمعية وهيئة غير حكومية، تناولت قضايا مرتبطة بانتظارات الساكنة من المؤسسة الأمنية.

كما واصلت مصالح التواصل الأمني التجاوب مع طلبات الأطفال الصغار الذين يرغبون في ارتداء بذلات الشرطة، حيث استقبلت خلال سنة 2023، أحد عشر طفلا قاصرا ممن ظهروا في أشرطة منشورة على مواقع التواصل الاجتماعي، أو من تقدم عبر أولياء أمورهم بطلبات كتابية، حيث تم منحهم ألبسة كاملة لجهاز الشرطة بكامل إكسسواراتها، ومعدات للتعلم، كما تم تمكينهم من القيام بزيارات ميدانية لمختلف مرافق الأمن الوطني.

ونظرا لكون موضوع الأمن هو مكون أساسي في ملفات ترشيح المغرب لاحتضان أكبر التظاهرات الرياضية والأمنية والاقتصادية والثقافية الدولية، فقد حرصت مصالح التواصل الأمني على مواكبة وتوثيق العمليات النظامية المرتبطة بجميع التظاهرات الكبرى المنظمة بالمغرب، بما فيها الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، والمؤتمر47 لقادة الشرطة والأمن العرب، كما وثقت وصورت كل العمليات النظامية المرتبطة بالمباريات الرياضية ذات البعد القاري والدولي المقامة بالمغرب، مما سمح بتدعيم ملف ترشيح المغرب لاحتضان أكبر التظاهرات الرياضية العالمية والقارية.

وعلى صعيد آخر، اضطلعت مصالح التواصل الأمني بمهام عملياتية خلال سنة 2023، تمثلت في تنشيط قنوات الرصد المعلوماتي عن المحتويات العنيفة التي تمس بالشعور بالأمن لدى المواطنين والأجانب، حيث تم رصد 260 محتوى إجرامي مطبوع بالعنف، والتي تم إخضاعها للخبرات التقنية اللازمة، والتقصّيات الميدانية الضرورية، قبل نشر بلاغات وبيانات حقيقة بشأنها في معدل زمني يتراوح ما بين ساعة وخمس ساعات على أبعد تقدير، درءا لتناسل الإشاعات وتبديدا لحالات الإحساس بانعدام الأمن التي قد تنجم عن هذه المحتويات العنيفة.

© 2023 DGSN

المشاريع المستقبلية..
ترصيد المكتسبات الأمنية وتدعيم التعاون الأمني

تتطلع المديرية العامة للأمن الوطني في سنة 2024 لترصيد المكتسبات المحققة على مستوى تحديث البنيات والخدمات الشرطية، مع تطويرها بما يكفل الاستجابة لانتظارات المواطنات والمواطنين من المرفق العام الشرطي، كما تعتزم تقوية وتمتين التعاون الأمني الدولي من خلال تقاسم تجربتها في مجال مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة مع الدول الصديقة والشريكة ومع مختلف المنظمات الدولية المهتمة بالعمل الشرطي.

ومن بين المشاريع المزمع تنزيلها خلال السنة المقبلة، والتي بلغت حاليا مراحلها النهائية، نجد إحداث مركز للتكوين الشرطي الدولي بمدينة إفران، سيكون بمثابة معهد للتكوين العالي لفائدة الأطر الأمنية المغاربة وزملائهم من القارة الإفريقية، كما سيشكل قطبا جهويا للتكوين الاقليمي والدولي، إذ سيكون بإمكان الشركاء الدوليين تنظيم دورات تكوينية وورشات عمل لفائدة أطر الشرطة والأمن الأفارقة بالمغرب. ويتحدد الهدف من افتتاح هذا المركز المتخصص في التكوين الشرطي الدولي، هو تنزيل الرؤية الملكية السديدة بشأن دعم علاقات التعاون جنوب-جنوب، وتعزيز آليات التنسيق والتكوين الأمني بما يدعم حضور المملكة المغربية وتأثيرها في محيطها الإفريقي والدولي.

كما تعتزم المديرية العامة للأمن الوطني تعميم مراكز تدريس اللغات في مختلف مدارس التكوين الشرطي، وكذا تطوير تقنيات التدريب في مجال الأمن الرياضي وتدبير التظاهرات الكبرى، وذلك ضمن مشروع قريب المدى يروم بناء القدرات الشرطية

وتأهيل الموارد البشرية، وجعلها قادرة على تشريف المغرب خلال احتضانه للتظاهرات الرياضية العالمية والقارية المقررة في عامي 2025 و2030.

وحرصا على تقريب معاهد التكوين الشرطي من المتدربات والمتدربين، ودعم الجهوية في مجال التكوين، من المرتقب أن تعرف السنة المقبلة افتتاح مدرستي التكوين الأمني بكل من الدار البيضاء ومراكش، لتعزز منظومة التكوين الأمني التي يسهر عليها حاليا المعهد الملكي للشرطة بالقنيطرة ومدراس التكوين بكل من طنجة ووجدة وفاس وبوقنادل والفوارات والعيون.

ومواصلة لمشروع رقمنة مصالح الأمن الوطني وربطها بقواعد البيانات المركزية، يرتقب أن تشهد سنة 2024 الانتهاء من تعميم النظام المعلوماتي الخاص بتدبير قضايا الجنايات والجنح على جميع دوائر الشرطة، وكذا مواصلة رقمنة مصالح الشرطة القضائية على المستوى الوطني، بالإضافة إلى تعميم الفرق المتنقلة لإنجاز بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية على صعيد جميع القيادات الجهوية، بغرض تقريب خدمات الوثائق التعريفية من ساكنة المناطق البعيدة جغرافيا.

وعلى مستوى دعم بنيات القرب دائما، تعتزم مصالح الأمن الوطني بناء مقرات أمنية جديدة تتلاءم وانتظارات المواطنين، من بينها بناء مقر جديد لمفوضية الشرطة ببني بوعياش التابعة للأمن الجهوي بالحسيمة، ومقر المفوضية الخاصة بضريح محمد الخامس بالرباط، وبناء مقر المنطقة الأمنية الثالثة بالرباط، فضلا عن إحداث مختبرات جهوية لتحليل الآثار الرقمية بعدد من القيادات الأمنية على المستوى اللاممركز.

وفي الشق المتعلق بتحفيز الموظفين، إيمانا من المديرية العامة للأمن الوطني بأن النهوض بأوضاع مواردها البشرية الشرطية هو المدخل الأساسي لتجويد الخدمة الأمنية، فيرتقب أن تشهد السنة المقبلة بناء مصحة طبية نموذجية بالمقر الجديد للمديرية العامة للأمن الوطني الذي أشرفت عملية تشييده على الانتهاء، ستتضاف إلى جانب المركز الطبي للأشعة والتحليلات الطبية بالرباط والمراكز الصحية الجهوية للأمن الوطني، والتي تتحدد مهمتها في تنويع العرض الصحي المقدم لأسرة الأمن الوطني.

كما تعكف مصالح العمل الاجتماعي للأمن الوطني على إنهاء الدراسات الخاصة بتنزيل مشروعي بناء مركزين للاصطياف بكل من مارتيل ومولاي بوسلهام، في أفق الشروع في تشييد هذه المشاريع ذات الطابع الاجتماعي والخدماتي لفائدة أسرة الأمن الوطني.

وعلى مستوى التواصل الأمني، تعتزم المديرية العامة للأمن الوطني تنظيم النسخة الخامسة من أيام الأبواب المفتوحة للأمن الوطني بمدينة أكادير خلال السنة القادمة، بالتزامن مع تخليد الذكرى 68 لتأسيس الأمن الوطني، وذلك دأبا على نهجها التواصلي مع عموم المواطنات والمواطنين في مختلف جهات المملكة.

وإذ تستعرض، في الختام، المديرية العامة للأمن الوطني هذه الشذرات من حصيلتها السنوية، في جوانبها التي ترتبط أو تتقاطع مع أمن المواطن وضمان سلامة ممتلكاته، فإنها تجدد التأكيد على التزامها بمواصلة الجهود الرامية لتوطيد الأمن العام، وتدعيم الإحساس بالأمن، وتجويد الخدمات المقدمة للمواطن وللأجنبي المقيم والسائح، فضلا عن النهوض بالأوضاع المهنية والاجتماعية لكافة منتسبي أسرة الأمن الوطني.